مجلة الجامعة الإسلاميَّة
للغة العربيَّة وآدابها

مجلة عِلميَّة دَوْريَّة مُحكمة

العدد : 16
أبريل - يونيو 2025م

الجزء 1

١٣٨١
١٩٦١

بسم الله الرحمن الرحيم

معلومات الإيداع

في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٣ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٧٦

النسخة الإلكترونية:

رقم الإيداع ١٤٤٣/٣٢٨٤ بتاريخ ١٤٤٣/٠٤/٠٢ هـ

ردمد: ١٦٥٨-٩٠٨٤

الموقع الإلكتروني للمجلة

http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

ترسل البحوث باسم رئيس تحرير المجلة عبر المنصّة الإلكترونية

البحوث المنشورة في المجلّة تعبّر عن آراء الباحثين

ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

جميع حقوق الطّبع محفوظة للجامعة الإسلامية

هيئة التحرير

د. تركي بن صالح المعبدي
(رئيس هيئة التحرير)
أستاذ النحو والصرف المشارك بالجامعة الإسلامية

د. خليوي بن سامر العياضي
(مدير التحرير)
أستاذ تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبد الرزاق بن فراج الصاعدي
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالرحمن بن دخيل ربه المطرفي
أستاذ الأدب والنقد بالجامعة الإسلامية

أ.د. الزبير بن محمد أيوب
أستاذ أصول اللغة والمعاجم بالجامعة الإسلامية

د. مبارك بن شتيوي الحبيشي
أستاذ البلاغة المشارك بالجامعة الإسلامية

د. محمد بن ظافر الحازمي
أستاذ اللسانيات المشارك بالجامعة الإسلامية

د. عبد المجيد بن عثمان اليتيمي
أستاذ أصول اللغة المشارك بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالله بن عويقل السلمي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. علي بن محمد الحمود
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. عبد الرحمن بن مصطفى السليمان
أستاذ اللّغات والآداب السامية والترجمة بجامعة لوفان – بلجيكا

أ.د. علاء محمد رأفت السيد
أستاذ النحو والصرف والعروض بجامعة القاهرة – مصر

أ.د. سعيد العوادي
أستاذ البلاغة وتحليل الخطاب بجامعة القاضي عياض – المغرب

د. الزبير آل الشيخ مبارك
(رئيس قسم النشر)

الهيئة الاستشارية

أ.د. محمد بن يعقوب التركستاني
أستاذ أصول اللغة بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد محمد أبو موسى
أستاذ ورئيس قسم البلاغة بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر

أ.د. تركي بن سهو العتيبي
أستاذ النحو والصرف بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ.د. سالم بن سليمان الخماش
أستاذ اللغويات بجامعة الملك عبدالعزيز

أ.د. ناصر بن سعد الرشيد
أستاذ الأدب والنقد بجامعة الملك سعود

أ.د. صالح بن الهادي رمضان
أستاذ الأدب والنقد ـ تونس

أ.د. فايز فلاح القيسي
أستاذ الأدب الأندلسي بجامعة الإمارات العربية المتحدة

أ.د. عمر الصديق عبدالله
أستاذ التربية وتعليم اللغات بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم

د. سليمان بن محمد العيدي
وكيل وزارة الإعلام سابقاً

قواعد النشر في المجلة (*)

- أن يكون البحث جديداً؛ لم يسبق نشره.
- أن يتّسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة للمعرفة.
- ألا يكون مستلاً من بحوثٍ سبق نشرها للباحث.
- أن تراعى فيه قواعد البحث العلميّ الأصيل، ومنهجيّته.
- أن يشتمل البحث على:

– عنوان البحث باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.
– مستخلص للبحث لا يتجاوز (٢٥٠) كلمة؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– كلمات مفتاحيّة لا تتجاوز (٦) كلمات؛ باللغتين العربيّة والإنجليزية.
– مقدّمة.
– صلب البحث.
– خاتمة تتضمّن النّتائج والتّوصيات.
– ثبت المصادر والمراجع باللغة العربية.
– رومنة المصادر العربية بالحروف اللاتينية في قائمة مستقلة.

- في حال (نشر البحث ورقياً) يمنح الباحث نسخة مجانية واحدة من عدد المجلة الذي نُشر بحثُه فيه، و (١٠) مستلات من بحثه.
- في حال اعتماد نشر البحث تؤول حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقيّاً أو إلكترونيّاً، ويحقّ لها إدراجه في قواعد البيانات المحلّيّة والعالمية – بمقابل أو بدون مقابل – وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
- لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنّشر في المجلّة – في أي وعاء من أوعية النّشر – إلاّ بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
- نمط التوثيق المعتمد في المجلة هو نمط (شيكاغو).

(*) يرجع في تفصيل هذه القواعد العامة إلى الموقع الإلكتروني للمجلة: http: //journals. iu. edu. sa/ALS/index. html

محتويات العدد

م	البحث	الصفحة
١)	المقاصد النحوية عند الإمام الشاطبي (٧٩٠هـ) **د. وليد بن عبد الله الدوسري**	٩
٢)	من قواعد العامل الكلية في الصناعة النحوية دراسة تطبيقية في بعض مسائل الخلاف في الإنصاف للأنباري **د. نوال عبد العزيز محمد الفحام**	٦٥
٣)	العلاقات الاستبدالية للمعنى بين الدلالتين الصورية والمعجمية **د. علي بن جازي بن علي الدبيسي الجهني**	١٠٣
٤)	الانغماس اللغوي في التراث العربي دراسة تاريخية تأصيلية **د. عبد الرحمن بن زايد بن محمد الشعشاعي**	١٦٧
٥)	الكفاءة التواصلية عند بخلاء الجاحظ من سطوة البخل إلى سلطة القول **د. بلقاسم محمد حمام**	٢٣١
٦)	القهوة بين الماضي والحاضر رحلة لغوية في عالم المشروب الأكثر شعبية **د. عبد الوهاب بن محمد الغامدي**	٢٩٩

م	البحث	الصفحة
٧)	بلاغة التشكيل الصوتي في سورة النازعات **د. منور بن نايف الفديد الشمري**	٣٦٣
٨)	علاقة التوافق في أسلوب المقابلة ولطائفها في الأوصاف القرآنية دراسة بلاغية تأصيلية **د. منى بنت فهد أحمد النصر**	٤٠٥
٩)	حجاج الجائحة في الخطاب الديني مقاربة تداولية في خطب الحرمين الشريفين **د. فوزي علي علي صوبلح**	٤٦٩
١٠)	جماليات المكان وعلاقاته في الخطاب الروائي رواية أوراق المورينجا أنموذجا **د. محمد بن مشخص المطيري**	٥٢٥
١١)	الرمز، دلالاته وحضوره في ديوان (طيور تحلق في المصيدة) مقاربة في ضوء رؤية أسلوبية **د. شيهانة بنت سعيد بن عبد الله الشهراني**	٥٧١
١٢)	تحليل الأخطاء الصوتية لدى غير الناطقين بالعربية مقاربة منهجية وفق نظرية كوردر **د. ماهر بن دخيل الله الصاعدي**	٦٦٥

المقاصد النَّحوية عند الإمام الشَّاطبي (٧٩٠هـ)

Grammatical Objectives According to lmam Al-Shatibi (D. 790 AH)

د. وليد بن عبد الله الدوسري

الأستاذ في قسم اللغة العربية وآدابها، بكلية التربية بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

البريد الإلكتروني: w.aldosary@psau.edu.sa

استلام البحث A Research Receiving		اعتماد البحث A Research Approving
2025/01/28		2025/04/13
نشر البحث A Research Publication		
ذو الحجة ١٤٤٦هـ = June 2025		
DOI:10.36046/2356-000-016-001		

ملخص البحث:

استطاعَ الشَّاطبيُ (٧٩٠هـ) أنْ يجمعَ أصولَ النَّحو ومقاصدَه في شرحه على ألفية الإمام جمال الدين ابن مالك (٦٧٢هـ)، فجاءَ كتابُه (المقاصدُ الشَّافيةُ في شرحِ الخلاصةِ الكافيةِ) الذي جمع فيه مقاصدَ العربِ في كلامِها، ومقاصدَ النَّحويين في بيانِ كلامِ العربِ.

وقد كانَ للشَّاطبي في هذا الشَّرح مقاصد، جاءت في الكتاب واضحة المعالم، سليمة المنهج، انتهجها الشَّاطبي من بداية شرحه على ألفية ابن مالك إلى نهاية النظم، سلط هذا البحث الضوء عليها من خلال استقراء الأبواب النَّحوية؛ ليستخرج منها نماذج تنتظم في جميع أبواب الكتاب، وقد ثبت من خلال هذه النَّماذج منهج الإمام الشَّاطبي في تناول القضايا النَّحوية، وتقويمه للفكر النَّحوي من خلال دراسة مسائل الخلاف بين النَّحويين، وتقويمه لألفية ابن مالك من خلال الاعتراضات والاستشكالات وأوجه الدرك، مما أضاف للمكتبة النَّحوية موسوعة علمية، جمعت بين سلامة المنهج، وحسن الصياغة، وأصالة المادة العلمية، لذا يوصي الباحث بدراسة مقاصد النَّحويين في مؤلفاتهم، وبيان منهجهم، وموقفهم ممن يشرحون كتبهم، ومنهجهم في تقويم الدَّرس النَّحوي، وعرض قضاياه.

الكلمات المفتاحية: الشَّاطبي – المقاصد – النَّحو.

Abstract

Al-Shāṭibī (D. 790 AH) was able to compile the foundational principles and objectives of grammar in his commentary on the book *Alfiyyah* of Imam Jamāl al-Dīn Ibn Mālik (D. 672 AH). The result was his book *Al-Maqāṣid al-Shāfiyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah*, in which he gathered both the communicative purposes of the Arabs in their speech and the aims of the grammarians in explaining that speech.

Al-Shāṭibī had clear and deliberate objectives in this commentary, which were evident throughout the work and grounded in a sound methodological approach. From the very beginning of his explanation of Ibn Mālik's *Alfiyyah* to the end of the poem, Al-Shāṭibī consistently followed these aims. This study sheds light on those objectives by examining them through a close analysis of the grammatical chapters in the text. In order to extract representative examples that span all chapters of the book, this study identifies recurring patterns that reflect Al-Shāṭibī's methodological approach to grammatical issues. These examples reveal his distinctive method in addressing grammatical questions, particularly his critical engagement with divergent views among grammarians. Furthermore, they highlight his evaluative reading of Ibn Mālik's *Alfiyyah* through objections, critical inquiries, and interpretative clarifications. Collectively, these elements contribute to positioning Al-Shāṭibī's work as a scholarly encyclopedia that enriched the Arabic grammatical tradition, It combined methodological soundness, eloquent expression, and the authenticity of its scholarly content. Therefore, the researcher recommends further study of the aims of grammarians as reflected in their works—clarifying their methodological approaches, their perspectives on those who comment on their writings, and their strategies for evaluating grammatical discourse and presenting its issues.

Keywords: Al-Shāṭibī – Objectives (*Maqāṣid*) – Grammar.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على خاتم النبيين، ورحمة الله للعالمين. وبعد:

وُلدَ الدَّرس النَّحوي من رحمِ حلقاتِ إقراءِ القرآنِ الكريم، والحديثِ الشريف، ودواوينِ العربِ: شعرِها، ونثرِها، وخطبِها، وأمثالِها، وعيناه ترقبُ اللُّغةَ، وانتقالَها من الجزيرة العربية إلى شتى بقاعِ الأرضِ، يحرسُها، ويقومُها، ويبثُّ فيها الحيويَة والنشاطَ كلَّما أصابها الوهنُ، أو تطاول عليها أعداؤها.

منحَ الله ﷻ لهذه اللغة منبعًا لا ينضبُ معينه، وهو القرآن الكريم، فكان مشربًا للعلماء على مرِّ التَّاريخ، حشدوا جهودَهم في خدمة لغتِه، حفاظا على كتابهم، وسنة نبيهم، وشريعة دينهم، تعددتْ مسالكُهم في دراسةِ هذه اللغة، واختلفتْ مناهجُهم، لكن غايتهم واحدة، هي حفظُ كتابِ اللهِ، وسنةِ نبيه، وتبليغهما للناس مادامت السماوات والأرض.

استقرأ النَّحويونَ تراثَهم اللُّغوي المتنوع، وصاغوا منه قواعدهم، وأخرجوا للأمة مدونةً نحويةً متكاملةً، ظهرت قبل غروب شمس القرن الثَّاني الهجري، تمثلت في (الكتاب) لشيخ النُّحاة وإمامهم (سيبويه ١٨٠هـ)، التفَّ النَّحويون حول هذه المدونة إلى يومنا هذا، يتفقون ويختلفون فيما بينهم، إلا أن الغاية واحدة، وهي تعليم النَّحو للأمة جيل إثر جيل، حتى لا تضعف اللغة، وينخر في عظامها السوس،، وكان من فضل الله على هذه اللغة أنه كلما ترهلت أطرافها، واتسع البحث فيما لا ينفعها، قيد الله لها من يجمع عليها أمرها، ويحض الدارسين عليها.

وكان من أصحابِ المناهجِ الواضحةِ في دراسةِ اللُّغة الإمامُ أبو إسحاق الشَّاطبي (٧٩٠هـ)، والذي تتناول هذه الدراسة منهجه في دراسة النَّحو العربي وعرض قضاياه وتقويم مسائله الخلافية من خلال كتابه الفريد (المقاصد الشَّافية في شرح خلاصة

الكافية)، وهي تحت عنوان: (المقاصد النَّحوية عند الإمام الشَّاطبي ٧٩٠هـ).

أسئلة البحث:

١- من هو الشَّاطبي الذي شغل بكتابه المقاصد النَّحوية الباحثين؟
٢- ما المراد بالمقاصد النَّحوية عند الشَّاطبي؟
٣- ما مدى عناية الشَّاطبي بمقاصده النَّحوية؟
٤- ما أثر هذه المقاصد في الدَّرس النَّحوي الحديث والمعاصر؟

أهداف البحث:

١- الكشف عن شخصية الإمام أبي إسحاق الشَّاطبي.
٢- إيضاح منهج الشَّاطبي ومقاصده في التأليف النَّحوي.
٣- بيان أثر هذا المنهج في الدَّرس النَّحوي.
٤- الكشف عن جهد الشَّاطبي في تقويم الدَّرس النَّحوي.

أهمية البحث:

يعالجُ هذا البحثُ منهجَ أحد أعلام النَّحو العربي في دراسة النَّحو، وتقويم مسائله وآراء علمائه من خلال دراسة مقاصده التي انتهجها في شرحه على ألفية ابن مالك في كتابه (المقاصد الشَّافية شرح خلاصة الكافية) والذي يرى الباحث أنه أحد من أفضل الشروح التي سطرت على ألفية الإمام جمال الدين ابن مالك (٦٧٢هـ)، إذ لم أقف على شرح للألفية بهذا العمق في الطرح والصياغة السلسة لكلام سابقيه، والتقويم المعتدل لمسائله الخلافية من خلال أدلة الصناعة النَّحوية.

الدراسات السابقة:

لم أقف من خلال البحث في فهارس المكتبات والدوريات العلمية على دراسة تناولت مقاصد الشَّاطبي النَّحوية من خلال المنهج الذي اتبعته في هذا البحث، ولكني وقفت على دراستين تتقاطعان معه في العنوان، وتختلفان معه في المنهج:

الأولى بعنوان: المقاصد وأثرها في الدَّرس النَّحوي عند أبي إسحاق الشَّاطبي ، د. محمد عمار درين، مجلة العلوم العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد ٦٩، شوال ١٤٤٤هـ. عالج الباحث فيه مقاصدَ العرب، ومقاصدَ النَّحو، ومقاصدَ النَّحويين، ومقاصدَ ابن مالك، ومقاصدَ الشَّاطبي، ومقاصدَ المتكلمين، شغلت مقاصد الشَّاطبي خمس صفحات ونصف الصفحة من مجموع صفحات البحث الثَّمانين، ذكر الباحث في عجالة مقصدين فقط من مقاصد الشَّاطبي، وهما: الشَّرح، والبيان، وتوجيه كلام ابن مالك، ومقصد الاختصار غير المخل بالبيان.

الثانية بعنوان: المقاصد بين الفقهاء والنحاة (الشَّاطبي نموذجا)، د. محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة، العدد (٦٤) يناير ٢٠١٩م. وهي دراسة تعتمد في مبناها على المقارنة بين مقاصد الفقهاء ومقاصد النحاة في وضع العِلمين.

خطة البحث:

اقتضت خطة البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع على النَّحو التالي:

اشتملت المقدمة على أسئلة البحث، وأهدافه، وأهميته، والدراسات السابقة، وخطة البحث فيه، أهم النتائج، وأهم التوصيات.

وفي التمهيد نبذة مختصرة عن الإمام أبي إسحاق الشَّاطبي، والتعريف بمصطلح المقاصد في الدَّرس اللغوي.

المبحث الأول: المقاصد الضرورية.

المبحث الثاني: المقاصد العلمية.

المبحث الثالث: المقاصد الجدلية.

الخاتمة: سجلت فيها النتائج والتوصيات. ثم فهرس للمصادر والمراجع التي استقى

منها البحث مادته العلمية.

وقد سرت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي.

رحم الله الإمام أبا إسحاق الشَّاطبي، وجزى الله القائمين على عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز خير الجزاء على دعمهم هذا المشروع البحثي (٣٠٠٤٨/٠٢/٢٠٢٤).

التمهيد:

أولا: التعريف بالشَّاطبي:

الشَّاطبي: إبراهيم بن موسى بن محمد، اللخمي: نسبة إلى قبائل لخم، الغرناطي المولد والنشأة، الشَّاطبي اللقب والشهرة نسبة إلى شاطبة التي تقع على الساحل الشرقي لبلاد الأندلس موطن أسرته، المالكي المذهب، المكنى بأبي إسحاق.

لم أقف في كتب التراجم على تاريخ محدد لميلاد أبي إسحاق الشَّاطبي، ولكن الذي أستطيع أن أجزم به أنه ولد في مطلع القرن الثَّامن الهجري.

قضى الشَّاطبي حياته كلها في غرناطة، دارسا ومعلما، لم تذكر كتب التراجم أنه غادرها لطلب العلم، أو الحج، ولكنه سكنها حتى توفى يوم الثامن من شعبان عام (٧٩٠هـ) ودفن فيها.

برع أبو إسحاق الشَّاطبي في علوم متعددة، فكان إماما في علوم اللغة، والنَّحو وأصوله، وعلوم الفقه وأصوله، وعلوم التفسير والحديث، حتى وصفه تلميذه محمد المجاري بأنه "نسيج وحده، وفريد عصره".(١)

قيض الله للشَّاطبي ثلة من مشايخ عصره، أخذ عنهم وتتلمذ على يديهم، كان من أشهرهم: أبو عبدالله محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر المقري التلمساني (٧٥٨هـ)(٢)، أشهر مشايخ الشَّاطبي، وأبو عبدالله بن الفخار الإلبيري (٧٥٤هـ)، قرأ

(١) المجاري، محمد بن علي، "برنامج المجاري"، تحقيق: محمد أبي الأجفان، (ط١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٢م)، صـ١١٦-١٢٢.

(٢) التنبكتي، أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه، "نيل الابتهاج بتطريز الديباج"، تح/ د. عبد الحميد الهرامة، (ط٢، طرابلس، ليبيا، دار الكتاب، ٢٠٠٠م)، ص٢٥٠..

عليه بالقراءات السبع[١]، وأبو جعفر أحمد بن آدم الشقوري [٢]، الذي قرأ عليه كتاب سيبويه، وتسهيل ابن مالك، وأبو سعيد فرج بن قاسم بن لب التغلبي (٧٨٢هـ) مفتي غرناطة، قرأ عليه مختصر ابن الحاجب في الأصول في مجلس واحد، وغيرهم ممن كانت تذخر بهم مدارس غرناطة ومساجدها في القرن الثامن الهجري، ممن كان لهم الفضل في تكوين شخصية الشَّاطبي العلمية، وتبحره في علوم اللغة والشريعة .[٣]

تصدر الشَّاطبي للتدريس في جامع غرناطة الأعظم، وقد اشتغل بعلوم خمسة: الفقه، والأصول، والحديث، والقراءات، والنَّحو، وقد أخذ عنه في هذه المجالس كوكبة من أذكياء طلبة غرناطة، كان من أشهرهم: أبو يحيى محمد بن عاصم (٨١٣هـ)[٤]، وأخوه أبو بكر القاضي (٨٢٩هـ)[٥]، وأبو جعفر أحمد القصار الأندلسي الغرناطي، وتلميذه النجيب أبوعبدالله محمد بن محمد بن علي بن عبدالواحد المجاري (٨٦٢هـ) صاحب برنامج المجاري، أخذ عنه كتاب سيبويه، ومختصر ابن الحاجب، وموطأ مالك.[٦]

أثرى الشَّاطبي المكتبة العربية والشرعية بكتابين يعد كل واحد منهما مصدرًا في

(١) لسان الدين بن الخطيب، محمد بن عبد الله بن سعيد، "الإحاطة في أخبار غرناطة"، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية ١٤٢٤هـ)، ٣/٣٥.

(٢) التنبكتي، أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه، "نيل الابتهاج بتطريز الديباج"، ص٤٧، ولم أقف على سنة وفاته.

(٣) المرجع نفسه ص ٢١٩.

(٤) المرجع نفسه ص ٢٨٥.

(٥) مخلوف، محمد بن محمد بن عمر، "شجرة النور الذكية في طبقات المالكية"، (ط١، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ)، ص٢٤٧.

(٦) محمد بن علي المجاري، "برنامج المجاري"، ص١١٦-١٢٢.

بابه، هما:

الأول: الموافقات، كتاب جامع لعلم الأصول، حظي باهتمام علماء الشريعة، طبع مرارا في العالم العربي والإسلامي.

الثاني: المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية كتاب جامع لعلم النَّحو وأصوله لم يكتب مثله على شرح ألفية ابن مالك، اعتنت به جامعة أم القرى تحقيقا، وطباعة، ونشرا.

وللشَّاطبي -أيضا- الاعتصام في محاربة البدع[١]، والإفادات والإنشادات في الملح والطرائف والنوادر مما قيده عن شيوخه[٢]، وأخرى مفقودة أتت عليها عوامل الدهر.[٣]

ثانيا: تعريف المقاصد.

المعنى الدلالي للجذر (ق — ص — د) في المعاجم اللغوية يفيد معانيَ عدة، أشهرها: استقامة الطريق، وبلوغ الغاية، أو العدل، أو التوجه ناحية الشيء وإتيانه، أو التوسط في الأمور .[٤]

وقد كشف الشَّاطبي نفسه عن مدلولها في قوله على شرح قول ابن مالك:

---

(١) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، "الاعتصام"، تحقيق د/ محمد الشقير، د/ سعد آل حميد، د/هشام الصيني، (ط١، السعودية، دار ابن الجوزي، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م).

(٢) طبع في مؤسسة الرسالة، بيروت، بتحقيق محمد أبي الأجفان ط١ ١٤٠٣هـ، ط٢ ١٤٠٦هـ.

(٣) منها كتاب نفيس في أصول النحو.

(٤) انظر ابن منظور، "لسان العرب"، (ط٣، بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ) (قصد) ٣/٣٥٤، أحمد بن فارس، "معجم مقاييس اللغة"، تحقيق: عبد السلام هارون، (بيروت، دار الفكر، ١٣٩٩هـ)، كتاب القاف، باب الصاد، (٥/٩٥).

وشُذَّ إيَّايَ وإيَّاهُ أشذّ ... وعنْ سبيلِ القصْدِ مَنْ قاسَ انتبذ[١]

"والقصد: العدل، والقصد -أيضا-: إتيان الشيء، والذهاب نحوه. وانتبذ فلان، أي ذهب ناحية، فكأنه قال: ومن قاس فقد خرج عن طريق العدل والصواب، أو خرج عن الطريق القاصد الموصل إلى الصواب والحق".[٢]

وفي الاصطلاح: المقاصد في الاصطلاح هي المضمون القيمي لكل علم من العلوم، وذلك كما عبر عنها ابن مالك في قوله عن الألفية أنها: (مقاصد النَّحو بها محوية)، قال الشَّاطبي: "وقوله: (مقاصد النَّحو بها محوية)، معنى محوية: مجموعة محاط بها، يعني أن هذه القصيدة قد أحاطت بمقاصد النَّحو، وجملتها مجموعة فيها.....، ثم إنَّ النَّاظم نص على أن قصيدته هذه محتوية من النَّحو على جميع مقاصده؛ لقوله: (مقاصد النَّحو)، وهذه صيغة عموم تفيد الاحتواء من المقاصد على جميعها"[٣]. وقال الأشموني: (مَقَاصِدُ النَّحو) أي: أغراضه وجل مهماته (بهَا)، أي: فيها "مَحْوِيَّةْ"، أي: محوزة".[٤]

ويعد الشَّاطبي أحد أبرز العلماء الذين وظفوا مصطلح المقاصد في خدمة الدَّرس النَّحوي، فقد كشف في كتابه المقاصد الشَّافية عن مقاصد العرب في كلامها، ومقاصد النَّحويين في توجيه كلام العرب، ومقاصد ابن مالك في نظمه، ومقاصده هو

(١) ابن مالك، أبو عبدالله محمد جمال الدين، "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، تحقيق سليمان العيوني، (الرياض، مكتبة دار المنهاج، د. ت)، ص ١٤٦.

(٢) الشَّاطبي، إبراهيم بن موسى، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"، تح: د. محمد إبراهيم البنا وآخرون، (ط١، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ). ٤٨٩/٥.

(٣) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية": ١٧/١-١٨.

(٤) أبو الحسن الأشموني، "شرح الأشموني على الألفية"، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م) ١٩/١.

في شرحه إذ قال: "ولما عرَّف النَّاظم -رحمه الله- بما تضمن كتابه من هذا العلم، وما أعطاه من الفائدة، كان من الذي ينبغي أن أُعرِّف أنا بما قصدته في هذا الشَّرح، وأبين مرتكبي فيه، وما أودعته من منازع شيوخي -رضي الله عنهم- ونفعني وإياهم، وذلك أني لم أقصد فيه قصد الاختصار الذي قصده غيري ممن شرح هذا النظم لأمور أكيدة":(١)

أحدها: أنه قصد التوسع في الشَّرح؛ لأنَّ هذه المنظومة اشتملت على قوانين هذا العلم جملة، وإذا كان كذلك لم يكن لائقا بشرحها الاختصار المحض، والاقتصار على مجرد التمثيل وما يليه.

الثاني: بسط فيه من المآخذ الحكمية العربية ما يسوغ أن يقع تعليلا لمسائله، وأورد فيه من التنبيه على الخلاف في المسائل الموردة فيه، ومال إلى الانتصار للناظم فيما رآه، واعتذر عن مخالفته ما وجد إلى ذلك طريقا.(٢)

الثالث: بسط فيه من القواعد الكلية والقوانين العاقدة ما ينبغي بسطه، ولا يسع اختصاره.(٣)

الرابع: قصد الشَّاطبي شرح أمثلة النَّاظم، وبيان الضوابط المشتملة عليها، وخدمتها بالاعتراضات والأجوبة فيما أمكن، وتتبع القواعد الكلية، وعرضها على أصول العلم، فما وجدها منها صحيحا أثبت وجه صحته، وما كان فيها من خلل بينه بقدر الإمكان.(٤)

(١) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية": ٤٨٥/٩.
(٢) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية": ٤٨٦/٩.
(٣) المرجع نفسه.
(٤) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية": ٤٨٧/٩.

المبحث الأول: المقاصد الضرورية

تجلت المقاصد الضرورية عند الشَّاطبي في نحوه من خلال شرحه على ألفية ابن مالك في تأسيسه لقواعد النَّحو، وأسلوبه التعليمي الذي يجمع بين البساطة مع المبتدئ والعمق مع الباحث المنتهي، إذ يعد الشَّاطبي واحدًا من أكابر علماء النَّحو الذين جمعوا بين التسهيل في عرض المادة العلمية لقواعد النَّحو العربي، والإحاطة بجميع شوارده، ونوادره، ومسائله المتشعبة والمتناثرة في بطون أمهات التراث العربي.

كان للشَّاطبي مقاصد ضرورية في تناول ألفية ابن مالك لا يستغني عنها دارس النَّحو، منها:

(١) ربط أبواب الكتاب بعضها ببعض، إذ يتميز الشَّاطبي عن غيره ممن وقف على ألفية ابن مالك ببيان موضع الأبواب النَّحوية بعضها من بعض، ابتدأها بقوله في أول باب (الكلام وما يتألف منه): "وهذا الباب مقدمة لابد من تقديمها قبل النظر في شيء من أبواب النَّحو، إذ لا يتحصل شيء من تلك الأبواب إلا بعد تحصيله، ومضمّنه بيان الكلام، وأجزائه، وتمييز بعضها من بعض".[(١)]

وقال في أول باب المعرب والمبني: "النظر في هذا العلم في قسمين: أحدهما: الأحكام المتعلقة بالكلم من حيث هي مفردات. والثاني: الأحكام المتعلقة بها من حيث هي مركبات. وجرت عادة النَّاس بتقديم النظر في القسم الثاني؛ لما فيه من الفائدة (العائدة) على الناظر في هذا العلم، حسب ما يذكر في مقدمة التصريف –إن شاء الله–، ولكن هذا القسم يفتقر إلى تقديم مقدمتين واجب ذكرهما قبل الشروع فيه؛ لأنَّ الأحكام التركيبية مبنية عليهما. إحداهما: مقدمة الإعراب والبناء، والثانية: مقدمة التعريف والتنكير.

(١) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية": ١/٣٠.

فأما الأولى فهي التي شرع الآن فيها، وإنما كانت ضرورية، ومفتقرًا إليها؛ لأنَّ المعاني الثلاثة اللاحقة بعد التركيب، وهي: الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، لا تتبين إلا بالإعراب، والإعراب، والبناء، وأنواعهما، وعلامتهما، وموضوعهما، وهما المعرب والمبني".[١]

وقال في التقديم لباب النكرة والمعرفة: "هذه هي المقدمة الثانية من المقدمتين اللتين لابد من ذكرهما قبل الشروع في الأحكام التركيبية".[٢]

وقال في مقدمة باب المبتدأ والخبر: "هنا ابتدأ كلامه في الأحكام التركيبية، والتراكيب كلها راجعة عند الاعتبار إلى جملتين: جملة اسمية، وهي المصدرة بالاسم، وهي جملة المبتدأ والخبر، وجملة فعلية، وهي المصدرة بالفعل، وهي جملة الفعل والفاعل، وإلى هاتين الجملتين ترجع التراكيب الإفادية كلها..... وقد شرع في ذكر الجملة الاسمية أولا، وما يتعلق بها من الأحكام، ثم أتبعها بالجملة الفعلية، وما يتعلق بها"[٣]، وهكذا في سائر أبواب النَّحو، باب الفاعل، المفعول المطلق، المفعول لأجله، المجرورات، العوامل، وغيرها إلى آخر أبوب الكتاب، يربط الشَّاطبي للدارس الباب الذي بين يديه بالأبواب النَّحوية التي تتبعه، وموقعه من خريط النَّحو العربي، وهذا يعد من الضروريات التعليمية التي نفتقدها في المنهج التعليمي للنحو العربي.

(٢) ربطُ مسائل الباب الواحد بعضها ببعض، ووضعُ عنوانٍ مناسب لما يتضمنه بيت الألفية، كما في قول ابن مالك:

"مبتدأ (زيدٌ)، و(عاذرٌ) خبر ... إنْ قلت: (زيدٌ عاذرٌ من اعتذر)

(١) المرجع نفسه: ١/٧٠.
(٢) المرجع نفسه: ١/٢٤١.
(٣) المرجع نفسه: ١/٥٨٩.

وأول مبتـــدأ، والثَّانـــي ... فاعـــل أغنى في: (أســار ذان)[١]

هذه توطئة اصطلاحية في معنى المبتدأ والخبر، تفيد التعريف بهما على الجملة".[٢]

ومن الأمثلة على ربط الشَّاطبي مسائل الباب الواحد بعضها ببعض قوله تحت قول ابن مالك:

"وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا وَجَوَزُوا التّقْدِيمَ إِذْ لا ضَرَرَا[٣]

لما قَدّم أولًا الأحكام المتعلّقة بكلّ واحد من المبتدأ والخبر على حِدَتِه، وذلك التعريف بكل واحدٍ منهما، والعامل فيه، وما يجوز أن يقع مبتدأً أو خبرًا –أخذ الآن في ذكر بعض الأحكام المتعلقة بكل واحد منهما بالإضافة إلى الآخر، وذلك التقديم والتأخير".[٤]

ثم استنبط من بيت ابن مالك ثلاث قواعد أصلية: الأولى: الأصل في المبتدأ أن يكون مقدمًا على الخبر. والثانية: الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ. الثالثة: أصل استعمالي، وهو جواز تقديم الخبر على المبتدأ. ثم علل له بقوله: "ووجهُ هذا الأصل الاستعمالي أنَّ العامل المتصرِّفَ في نفسه حقّه أن يتصرّفَ في معموله بالتقديم والتأخير ما لم يَعْرِضْ عارض، والمبتدأُ متصرّفٌ في نفسه، فينبغي أن يتصرّفَ في معموله".[٥]

(١) ابن مالك، "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، ص ٨٦.
(٢) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية": ٥٩٠/١.
(٣) ابن مالك، "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، ص ٨٧.
(٤) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية": ٥٣/٢.
(٥) المرجع نفسه: ٥٤/٢.

ثم يكشف الشَّاطبي عن مراد ابن مالك بالضمير في قوله: (وجوزوا)، إذ يحتمل أن يكون مرادًا به العرب؛ لأنهم أصحاب اللغة، أو مرادا به النَّحويين المستخلصين للقواعد من لغة العرب، والمعنى يحتمل التفسيرين، فإن كان عائدًا إلى العرب فهو إشعارٌ بوجود ذلك سماعًا، وإن كان عائدًا على النَّحويين، فيريد بالنَّحويين أهل البصرة، خلافًا لأهل الكوفة الذين منعوا تقديم الخبر على المبتدأ؛ لئلا يؤدي تقديم ضمير الاسم على ظاهره كما في نحو (قائمٌ زيدٌ)، إذ في (قائم) ضمير يعود على (زيد)، وقد تقدم عليه، والأغلب أنْ يعود الضمير على متقدم .[١]

وفي شرح قول ابن مالك:

وَحَــذْفُ مَا يُعْلَــمُ جَـائِــزٌ كَمَا ... تَقُولُ: زَيْدٌ. بَعْدَ: مَنْ عِنْدَكُمــا؟

وَفِي جَوَابِ: كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ: دَنِفْ ... فَــزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُــرِفْ[٢]

ربط هذا المبحث –حذف المبتدأ أو الخبر– بمباحث باب المبتدأ والخبر، فقال: "لما تَكَلّم على أحكام المبتدأ والخبر مثبتين، أخذ في الكلام على عروض الحذف فيهما".[٣]

ثم استنبط من كلام ابن مالك قاعدة كلية تنطبق على جميع الأبواب النَّحوية من خلال بيان مدلول مفردات البيت: (وَحَــذْفُ مَا يُعْلَــمُ جَائِزٌ)، فقال: "والنَّاظم ابتدأ بهذه القاعدة الكُلِّية الجارية في أبواب العربية؛ إذ لم يُقَيِّدْها بهذا الباب، بل قال: (وَحَذْفُ ما يُعْلَمُ جائزٌ)، فأتى بـ (ما) العامة، ولم يقيدها، فإن أراد هذا فهو صحيح،

(١) المرجع نفسه: ٢/٥٥-٥٦.

(٢) ابن مالك، "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، ص ٨٩..

(٣) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"، ٢/٥٥-٥٦.

ويدخل في العموم بابه من باب أولى".[١]

ثم استطرد في بيان صور الحذف التي تقع في بنية الجملة الاسمية، والتي استنبطها من نص ابن مالك: (وَحَــذْفُ مَا يُعْلَــمُ جَائِزٌ)، فقال: "احتمل كلامه ثلاثة أضرُبٍ من الحذف، أشار إلى ضربين بمثالين، وترك الثالث اعتمادًا على الكليّة.

الضرب الأول: حذف الخبر، وهو الذي أشار إليه بقوله: (كما تَقُولُ: زيدٌ. بعد: مَنْ عِنْدكما؟) فإذا سُئِلت هذا السؤالَ فقيل لك ولصاحبك: (من عندكما؟) فقلت: (زيد) فـ(زيدٌ) مبتدأٌ، حُذِف خبرُه لدلالة الكلام الأول عليه.....

والضرب الثاني: حذفُ المبتدأ، وهو الذي عنى بمثاله الذي قال فيه: (وفي جواب: كيف زيدٌ؟ قل: دَنِفٌ). يعنى أنك إذا سئلت فقيل لك:(كيف زيدٌ؟) فلك أن تحذف المبتدأ فتقول (دَنِفٌ). وأصل الجواب أن تقول: (زيدٌ دنفٌ)، ثم تحذف.....

والضربُ الثالث: حذفهما معًا. ولم يُشْرِ النَّاظم إليه بمثال، ولفظه محتمل له، لكنه ليس في كثرة الضربين قبله، ومثاله قوله: (أين زيدٌ جَالِسٌ؟) فتقول: (في الدار)، أو (عندي). فالتقدير: زيدٌ جالسٌ في الدار، أو عندي" .[٢]

قال في قول ابن مالك:

"وَأَخْبَرُوا بِاثْنَينِ أَوْ بِأَكْثَرَا ... عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا[٣]

هذه مسألة من مسائل المبتدأ والخبر، وهي: هل يقتضي المبتدأ الواحدُ أكثرَ من خبرٍ واحدٍ، أم لا؟ ولا بُدّ قَبْلَ النظر في كلامه من تعيين مَحَلِّ السؤال. وذلك أن

(١) المرجع نفسه: ٢/٩٢.

(٢) المرجع نفسه: ٢/٩٦-٩٨.

(٣) ابن مالك، "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، ص ٨٩.

المبتدأ إذا كان واحدًا وأُخْبِر عنه بأكثر من خَبَر واحدٍ فَهُو على ثلاثة أضرب: ....."[١].

وأخذ الشَّاطبي في تعداد أنواع الخبر الذي يقع متعددًا لمبتدأ، وما يصح منه أن يدخل تحت كلام النَّاظم في البيت، وما لا يدخل، فذكر أنَّ الخبر المتعدد قد يكون متعددًا لفظًا ومعنى، وذلك لتعدد المبتدأ في نفسه، نحو (بنو فلان فقيه وكاتب وشاعر)، وهذا لا يندرج تحت كلام النَّاظم.

وقد يتعدد الخبر لفظًا دون معنى، وذلك لقيامه مقامَ خبرٍ واحدٍ لفظًا ومعنى، نحو: (هذا حلوٌ حامضٌ)، بمعنى: مز، و(هذا أعسر أيسر)، بمعنى: أضبط، فهذا مما يصح دخوله تحت قول النَّاظم: (وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيِنِ أَوْ بِأَكْثَرَا ... عَنْ وَاحِدٍ) قال الإمام الشَّاطبي: "لأنَّ المبتدأ لا يستقل بأحد الخبرين دون الآخر، وقد يستقل في نحو قوله: (هم سراة شعراء)" .[٢]

والضرب الأخير من أضرب تعدد الخبر التي استنبطها الشَّاطبي من كلام العرب: تعدد الخبر لفظا ومعنى مع اتحاد المبتدأ، نحو: (زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ)

ومثال النَّاظم عند الشَّاطبي يحتمل الصورتين الجائزتين من صور تعدد الخبر، فهو إما متعدد لفظا دون معنى، لكنه يجوز أن يستقل بأحدهما دون الآخر، أو متعدد لفظا ومعنى كما في نحو: زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ، مع أن هذا المثال عند شراح الألفية من قبيل المتعدد لفظا ومعنى.

في قول ابن مالك:

(١) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"،١٢٧/٢.

(٢) المرجع نفسه: ١٢٨/٢.

وقسْ، وكاستفهامٍ النفيُ، وقدْ ... يجوزُ نحو: (فائزٌ أولوُ الرَّشَد)[١]

أبدع الشَّاطبي أيما إبداع في الكشف عن مراد ابن مالك من كلمة (وقسْ)، إذ ذكر أنها تحتمل سبعة أوجه من التفسير كلها مرادة، منها:

قس على المثالين السابقين: (زيدٌ عاذرٌ)، (أسارٍ ذانِ)، اللذين اشتمل على نوعي المبتدأ: مبتدأ له خبر، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر.

ومنها: قس على (أسارٍ ذانِ)، حيث المبتدأ الذي له فاعل سد مسد الخبر، فهذا كثير في كلام العرب، مقيس عليه.

ومنها: وقس على الهمزة في (أسارٍ) سائر أدوات الاستفهام، نحو: (متى ذاهبٌ البكران؟)، و(أين جالسٌ صاحباك؟)، و(كيف مصبحٌ إخوتك)؟ قال الإمام الشَّاطبي: "فهذا مما يليق أن يكون مراده".[٢]

ومنها: وقس على (ذان)، للتنبيه على جواز ذلك في المثنى، وغير المثنى من مفرد أو جمع، نحو: (أسارٍ هؤلاء؟)، و(أقائمٌ الزيدون؟)، و(أفائزٌ إخوتك؟)، وكذلك المفرد على أحد الاحتمالين فيه إذا قلت: (أقائمٌ زيد؟)، و(أسارٍ هذا؟)، إلى غيرها من الأوجه التي ذكرها مما يحتمله قوله (وقس)، ثم قال: "وهذه الأوجه يمكن أن يكون أشار إلى جميعها بقوله: (وقس)، فلا يختص التفسير ببعضها دون بعض، وهو أولى؛ لأن جميعها أحكام ضرورية، تقدم ذكرها بالإشارة إليها. فيبعد أن يشير إلى بعضها دون بعض، مع أنها كلها قياس".[٣]

وهذه من فرائد الشَّاطبي، التي تميز شرحه عن غيره من شراح ألفية ابن مالك،

(١) ابن مالك، "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، ص ٨٦.
(٢) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"، ٥٩٦/١.
(٣) المرجع نفسه: ٥٩٨/١.

والتي تجلت فيها مقاصده النَّحوية، فلم أجد هذا الاستنباط العميق لهذه المفردة: (وقس) وتقليبها على جميع الأوجه المحتملة عند غيره من الشراح، كابن النَّاظم، وأبي حيان، والمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والسيوطي، رضي الله عنهم جميعا.(١)

قال في قول ابن مالك:

ومفردًا يأتي، ويأتي جُملهْ ... حاويةً معنى الَّذي سِيقتْ لهْ(٢)

قسم النَّاظم -رحمه الله- خبر المبتدأ إلى أقسامه العظمى، وهي ثلاثة أقسام: أحدها: الجملة الصريحة. والثاني: المفرد الصريح -أيضا-. والثالث: الظرف وشبهه، وهو المجرور.

ويتميز الشَّاطبي في تعليمه للقواعد النَّحوية وتدريسه لها وتقريره لأحكامها

(١) انظر: ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن مالك، "شرح ألفية ابن مالك"، تحقيق عبد الحميد السيد، (بيروت، دار الجيل، ب. د)، ص ١٠٥-١٠٧. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، "منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك"، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، (ط ١، القاهرة، ١٤٣٥هـ)، ١/١٢٥-١٢٨. المرادي، حسن بن قاسم،" توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (ط١، دار الفكر العربي ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م)، ١/٤٧١-٤٧٢. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبدالله بن يوسف، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (المكتبة العصرية، بيروت، ب.د)، ١/١٨٨-١٩٣. ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، (ط٠، القاهرة، دار التراث، ١٤٠٠هـ)، ١/١٨٨-١٩٧. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "شرح السيوطي على ألفية ابن مالك (البهجة المرضية)"، تحقيق: علي سعد الشينوي، (ط١، طرابلس، ليبيا، كلية الدعوة الإسلامية، ١٤٠٣هـ)، ص ٩١-٩٢.

(٢) ابن مالك، "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، ص ٨٦.

بالاستقصاء، إذ يحاول دائما في عرضه للقواعد أن يحيط المتلقي بما يندرج تحت هذه القاعدة، والواضح من نظم ابن مالك أن الخبر ينقسم إلى مفرد وجملة، إلا أنَّ للشَّاطبي لمسة بيانية قصد فيها إحاطة المتلقي بما يندرج تحت قول ابن مالك: (ومفردًا يأتي، ويأتي جُملهْ)، قال: "وهذه الأقسام الثلاثة لا يخرج عنها نوع من أنواع الخبر على كثرتها، وانتشارها، إذ الخبر ينقسم إلى نيفٍ وسبعين قسمًا، كلُّ قسمٍ منها يخالف صاحبه في حكم ما، لكن أتى النَّاظم بالأحكام التي لابد للخبر منها، من حيث هو خبر، وترك ما سوى ذلك لعدم الاحتياج إليه" .(١)

قال في قول ابن مالك:

وَأَخْبَرُوا بِظرْفٍ أوْ بِحَرفِ جَرّ ... ناوينَ مَعنَى كائِنْ أَو اسْتَقَرّ(٢)

"هذا هو القسم الثالث من الأقسام التي تقع خبرًا للمبتدأ، وذلك الظرف، وحرف الجرّ، وعَبَّر بحرف الجرّ عنه وعن مجروره، فكأنه قال: أو بحرف جرٍّ ومجرور، كما أنهم يُعبّرون بالمجرور وحده عنهما، فيقولون: ظرف أو مجرور".(٣)

ثم يتوقف الشَّاطبي عند كلمة (وأخبروا) في نظم الألفية، ليقول بأن الضمير فيها عائد على العرب، حتى وإن لم يرد لهم ذكر؛ لأنَّ العلم بهم حاضرٌ، فهم المأخوذ عنهم.

ثم يفصح الشَّاطبي عن مدلول قول ابن مالك: (ناوينَ مَعنَى كائِنْ أَو اسْتَقَرّ) أنَّ الظرف وحرف الجر مع مجروره لابد لهما من متعلق يتعلقان به، هذا المتعلق قد يكون فعلا، أو معنى فعل، ظاهرا، أو مقدرا، إلا أنه في الإخبار بالظرف أو المجرور وجب تقديره، إذا لو ظهر هذا المقدر لكان هو الخبر بنفسه، فالخبر الظرف والمجرور

(١) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"، ٦٢٣/١.

(٢) ابن مالك، الألفية ص ٨٧.

(٣) الشاطبي، المقاصد الشافية: ٣/٢.

غير مستقلين بالخبرية، ولكنهما مفتقران إلى متعلق، وهو كائن أو استقر .[١]

وكعادة الشَّاطبي في تقرير القواعد بالأمثلة، وتوضيح الأمثلة من خلال بيان وظائف مفرداتها، قال في بيان مثال الظرف وما تعلق به: "فإذا قلت: (زيدٌ عندكَ)، فهو على تقدير: زيد كائنُ عندك، أو أستقرَّ عندك". وفي بيان الجار والمجرور وما تعلق به: "وكذلك إذا قلت: (زيدٌ في الدار)، فالتقدير: زيدُ كائنُ في الدار، أو زيدُ استقرَّ في الدار. فإذًا «عندك» منصوب بذلك المقدَّر، وكذلك «في الدار»، هو في موضع نَصْبٍ به".[٢]

ومما يشهد للإمام الشَّاطبي قصد تلقين الدَّرس النَّحوي، وتأسيسه، وتعليمه للمبتدئين والمنتهين على حد سواء اختلافه عن بقية شراح الألفية في تقديم القاعدة النَّحوية المفهومة من كلام ابن مالك في ألفيته، وتأطيره لها، وتقريب المسافة بينه وبين المتلقي من خلال ربط المسائل النَّحوية بعضها ببعض، وتذكير الدارس بالسابق، وربطه بالمسألة محل الدراسة، يقول في قول بن مالك:

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمانٍ خَبَرًا ... عَنْ جُثّةٍ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا[٣]

"لما أطلق القول في وُقوع الظرفِ خبرًا للمبتدأ، وكان المبتدأُ تارةً يكون اسم عين، وهو المراد بالجثة، وتارةً يكون اسم معنى، كان من مقتضى إطلاقه أنه يجوز وقوعُ ظرف الزمان خبرًا عن كلّ جثة كان أو معنى، كما كان مقتضياً لذلك مع ظرف المكان، فهو في ظرف المكان إطلاقٌ صحيح، وغير صحيح في ظرف الزمان. فأراد تقييد ذلك الإطلاق، فأخبر أنّ اسم الزمان لا يكون خبرًا عن مبتدأ هو جثةٌ، إلا أنْ

(١) المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) ابن مالك، "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، ص ٨٧.

يكون الإخبار به عنه مفيدًا، فإذا أفاد جاز" .[١]ولم يتيسر مثل هذا الأسلوب التعليمي فيما تيسر الاطلاع عليه من شروح الألفية، فابن النَّاظم مثلا ذكر أن اسم الزمان قد يخبر به عن اسم العين إذا كان مثل اسم المعنى في وقوعه وقتا دون وقت، نحو (الرطب في تموز).[٢]

وأبو حيان توقف عند قول ابن مالك في البيت: (وإن يفد فأخبرا) مكتفيا بضرب الأمثلة المفيدة، نحو: (الهلالُ الليلة)، و(الرطبُ شهري ربيع).[٣]

ولم يزد أحدٌ من شراح الألفية على ما قاله الشيخان (ابن النَّاظم – أبو حيان) كالمرادي، وابن هشام، وابن عقيل، والسيوطي، وغيرهم.[٤]

ثم يستطرد الشَّاطبي في بيان حكم اسم الزمان أو المكان عند وقوعه خبرا عن نوعي المبتدأ: اسم الذات، واسم المعنى، وما يفيد، وما لا يفيد من صوره الأربع، فقال:

"الظرف إمَّا أنْ يكون مكانيًا أو زمانيا، فإنْ كان مكانيًا أُخبر به عن كل اسم كان، اسم جثة، نحو: (زيدٌ أمامك)، و(عمرو خَلْفَ الحائط)، و(الدراهم عند زيد). أو اسم معنى، نحو: (قُعودُ زيد مكانَك)، و(قيامُه خلفَ الدار)، وَ (أَكْلُه عندك). وإن كان زمانيًا، فإمَّا أن يكون المبتدأ اسم جثةٍ، أو اسم معنى، فإن كان اسم معنى أخبر عنه لحصول الفائدة بذلك، نحو: (قيامُك غدًا)، و(سفرُ زيد بعد غدٍ)، و(خروج زيد يوم الجمعة). وإن كان اسم جُثّة فلا يُخبر به عنه لعَدَمِ الفائدة بذلك، فلا تقولُ:

(١) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"، ٣/٢.

(٢) ابن النَّاظم، "شرح ألفية ابن مالك"، ص١١٢.

(٣) أبو حيان الأندلسي، "منهج السالك"، ١٥٠/١.

(٤) المرادي، "توضيح المقاصد"، ٤٥٠/١. ابن هشام الأنصاري، "أوضح المسالك"، ٢٣٠/١. ابن عقيل، "شرح الألفية"، ٢١٤/١. السيوطي، "شرح الألفية" ص٩٥.

(زيدٌ يوم الجمعة)، ولا: (عبد الله غدًا)".[١]

ولا يعدم الشَّاطبي وسيلة التعليل لهذه الأحكام التي تساعد على تثبيت القواعد وتمكينها في أذهان الدارسين، إذ قد يتبادر إلى ذهن الدارس سؤال: ما الفرق بين اسم الزمان واسم المكان في الإخبار بأحدهما دون الآخر في صورة من صور الخبر؟

يعلل الإمام الشَّاطبي لعدم جواز الإخبار باسم الزمان عن الجثة في نحو: (زيدٌ اليوم) بأنَّ "ظروف الزمان أشياءُ تحدُث، وتنقضي، وما وُجِدَ منها فمشتملٌ على كلّ موجُودٍ، والجثة كلها موجودة، فلا فائدة في الإخبار عنها بذلك".[٢]

وتتجلى موسوعية الشَّاطبي وسعة اطلاعه على مصادر النَّحو في جمع كل الصور، والأساليب التي استنبطها النَّحويون من كلام العرب، والتي أفاد فيها الإخبار باسم الزمان عن الجثة فقال: "وقد حُصِرت مواضعُ الإفادة في ثمانية" :[٣]

منها: أن يشبه اسم الجثة اسم المعنى في الحدوث، وهو مثال النَّحويين المشهور في هذا الموضع: (الهلالُ الليلة). ومنها: أن يكون الزمان موصوفًا، نحو: نحن في زمان طيب. ومنها: أن يكون المبتدأ موصوفًا، نحو: أكل يوم ثوب تلبسونه؟ إلى آخر ما استقصاه الشَّاطبي من الصور التي ورد فيها اسم الزمان خبرا عن الجثة مفيدًا. ثم قال: "والجميع منتظم في سلك قوله: (وإن يُفِدْ فأخبرا)".[٤]

(١) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"، ٢/٢٢.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) المرجع نفسه، ٢/٢٣.
(٤) المرجع نفسه: ٢/٢٦.

المبحث الثاني: المقاصد العلمية

تشير المقاصد العلمية في فكر الشَّاطبي النَّحوي إلى دراسة المسائل النَّحوية دراسة علمية مبنية على منهجية علمية ثرية واضحة، ودقيقة، تتجلى فيها موسوعية الإمام أبي إسحاق الشَّاطبي، يكشف فيها عن القراءة العميقة للأمهات كتب النَّحو، ومصادره، ومنابعه من كتب المتقدمين والمتأخرين على حد سواء، قراءة واعية نتج عنها إعادة صياغة للدرس النَّحوي وقضاياه، ومسائله، وأدلته، وشواهده، صب الشَّاطبي هذه القراءة في ثنايا شرحه على ألفية ابن مالك، فخرج الشَّرح على خلاف غيره من شراح الألفية.

تميز المقصد العلمي في شرح الشَّاطبي بالموضوعية، والاحتكام إلى الأصول النَّحوية، والتقويم الفكري الناضج لأقول أئمة النَّحو من خلال العرض والتحليل، والمناقشة، والقول الفصل المدعوم بالدليل، وسيتبين من خلال الأمثلة قصد الشَّاطبي العلمي في دراسة المسائل النَّحوية. تحت قول ابن مالك:

وأَولٌ مبتـــدأٌ، والثانـــي ... فاعـــلٌ أغنى في: (أسارٍ ذانِ)

وقسْ، وكاستفهامٍ النفيُ، وقدْ ... يجوزُ نحو: (فائزٌ أولو الرَّشدْ)[1]

توقف الشَّاطبي مع النَّحويين في ثلاث مسائل:

الأولى: في حكم الصفة التي ترفع الفاعل خبرًا، وشرط اعتمادها على ما يقوي فيها جانب الفعلية، كما جاء في مثال ابن مالك في النَّظم: (أسارٍ ذانِ)، قال في الشَّرح: "فلا يجوز إذًا أنْ يرفع اسم الفاعل ونحوه من الصفات فاعلًا منفصلًا ينوب عن الخبر إذا لم يقرن بهمزة الاستفهام، ولا بما يقوم مقامها، فلا تقول: (قائمٌ الزيدان)، ولا (سارٍ ذان)، وهذا تنبيه على طرفٍ من شرط اسم الفاعل، وهو أن يكون معتمدًا

(١) ابن مالك، "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، ص ٨٦.

على متقدم قبله، ومن جملة ما يعتمد عليه الاستفهام والنفي"[١]، وهذا رأي الجمهور، وقد ذهب الأخفشُ من البصريين ومن تبعه إلى جواز رفع الوصف فاعلا من غير اعتماد على نفيٍ أو استفهامٍ، نحو: (قائمٌ الزيدان)، و(خارجٌ المصلحون).[٢]

قال الشَّاطبي: "والأصح قول الجمهور الذي اختاره النَّاظم"[٣]، وحجته في ذلك هي أنَّ اسمَ الفاعل أضعف من الفعل في العمل، فلا يعملُ حتى يعتمد على ما يقوي فيه جانب الفعل، كالنفي، والاستفهام، ومعتمد الشَّاطبي في تصحيح رأي الجمهور من البصريين وابن مالك هو السماع، إذ لم ينقل نحو: (قائمٌ الزيدان) إلا نادرًا، بحيث لا يبنى عليه قياس.

الثانية: في أدوات الاعتماد التي أشار إلى بعضها النَّاظم في مثاله: (أسارٍ ذانِ)، وهي الاستفهام، وما في معناه، كالنفي، نحو: (ما سارٍ ذان)، ويدخل (ما) التميمية، و(ما) الحجازية إذا فقدت شرطا من شروط إعمالها، وهذا كله الأمر فيه قريب؛ لأنها أدوات تدخل على الجملة الفعلية كما تدخل على المبتدأ، هذا كله لا إشكال فيه، الذي تحرز منه الشَّاطبي هو دخول (ما) الحجازية، و(لا) العاملة عمل (إنَّ) أو (ليس)، و(إنْ)، (ليس)، ذكر ذلك ابن مالك في شرحه على تسهيله[٤]، ونقله عنه الشَّاطبي، ثم عقب على ذلك بقوله: "ومثل هذا لا يقدم على إجازته بغير دليل،

(١) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"، ٥٩٣/١.

(٢) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، "التذييل والتكميل شرح كتاب التسهيل"، تحقيق: حسن هنداوي، (ط١، دمشق، دار القلم، ١٤٢٠هـ)، ٢٧٢/٣.

(٣) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"، ٥٩٤/١.

(٤) ابن مالك، محمد بن عبدالله، "شرح التسهيل"، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، (ط١، القاهرة، دار هجر، ١٤١٠هـ)، ٢٧٤/١.

وسماع يمكن أن يقاس عليه"[١]. وقال في موضع آخر: "فإن كان في ذلك سماع يقاس عليه فلا عتب، وإن كان ذلك بالقياس النظري فهو غير مسلم".[٢]

والذي يمنع من دخول (ما) الحجازية، و(لا) العاملة عمل (إنَّ) أو(ليس)، و(إنْ) و(ليس) في اعتماد الصفة عليها قياسا الاستفهام، أو على (ما) النافية عند الشَّاطبي أمران:

الأول: إنابة المرفوع عن المنصوب، وذلك في خبر (ليس) و (ما) الحجازية، وذلك غير موجود في كلام العرب.

الثاني: دخول النواسخ: (ليس)، و(ما) الحجازية على الجملة الاسمية مناف لتقوية جانب الفعلية، ومقوٍ لجانب الاسمية؛ لاختصاصهما بالدخول على المبتدأ والخبر، قال أبو حيان: "والأحوط التوقف حتى يسمع" .[٣]

الثالثة: في حكم المرفوع بالوصف إذا جاء ضميرًا منفصلًا، نحو :(أقائمٌ أنت؟)، (أقائمٌ أنتما؟)، (أقائمٌ أنتم؟)، وهذا غير جائزٍ على مذهب الكوفيين، فإنهم يجعلون الوصف خبرًا مقدمًا والضمير مبتدأً مؤخرًا، وحجتهم في ذلك أنَّ الوصف قائمٌ مقام الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير كما في نحو: (أيقومان)، و(أيقومون)، فلا ينبغي أنْ يجري ذلك فيما جرى مجراه، وهذا الكلام غير مسلم به عند الشَّاطبي، قال: "بل انفصال الضمير هنا هو الصواب، وإنْ لم يكن في الصفة من الموجب ما قال؛ لأنَّ الصفة هنا خاصيةً توجب انفصال الضمير ليست في الفعل..... وقد جاء السماع

(١) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"،٥٩٨/١.
(٢) المرجع نفسه: ٥٩٩/٢.
(٣) أبو حيان الأندلسي، "التذييل والتكميل"، ٢٧٦/٣.

بذلك".[١]

في شرحه على قول ابن مالك:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى ... مَنصُوبِ «إنّ» بَعْدَ أَن يَسْتَكْمِلَا[٢]

تناول الشَّاطبي هذه المسألة –العطف على اسم (إنَّ)– بالتفصيل، ذاكرًا الصور التي يمكن للمتكلم أنْ يتصرفَ فيها، مبينًا آراءَ النَّحويين في حكمها؛ لأنَّ العطف على اسم (إنَّ) له أربع صور: صورتان باعتبار اللفظ، وصورتان باعتبار الموضع، أما اللتان باعتبار اللفظ فهما العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر، أو بعده، نحو:(إنَّ زيدًا وعمرًا في الدار)، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾، (الأحزاب ٣٥)، و(إنَّ زيدًا في الدار وعمرًا) ، وهاتان الصورتان جائزتان على الإطلاق، لا خلاف بين اللغوين فيهما.

وأما الصورتان اللتان يقع العطف فيهما باعتبار الموضع –موضع اسم (إنَّ)– نحو: (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرو)، و(إنَّ زيدًا وعمرو قائمان)، فقد ذكر الشَّاطبي أنَّ في الصورتين خلافًا بين النَّحويين، يختلف في الصورة الأولى عنه في الثانية.

حقق الشَّاطبي خلاف النَّحويين في الصورة الأولى، وهي العطف على موضع اسم (إنَّ) بعد تمام الخبر من جهة نوع العطف، فمنهم من جعل ذلك عطفًا حقيقة، من باب عطف المفردات، ففي نحو: (إنَّ زيدًا قائمٌ وعمرو) عطف في (عمرو) على موضع (زيد)، قال: "وإليه ذهب الشلوبين في أول قولَيْهِ، وابن أبي الربيع، وهو ظاهر إيضاح الفارسيّ، وجُمَل الزجاجيّ، ومال إليه بعض من شرح كلامهما، أخذًا بالظاهر

(١) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"،١/٦٠٦.

(٢) ابن مالك، "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، ص ٩٥.

من كلامهما، وتأوّل بعضُهم عليه كلام سيبويه" .[١]

وفريقٌ جعل الرفعَ في المعطوف على الابتداء، أي من قبيل عطف الجمل، قال: "وهو الأظهر من كلام سيبويه، ونقل عن الأخفش، والفراء، والمبرد، وابن السراج، والفارسيّ –في غير الإيضاح– وابن أبي العافية[٢] ، والشلوبين –في آخر قوليه– وجماعةٍ من أصحابه–".[٣]

ولم يفت الشَّاطبي أن يستنبط رأي ابن مالك من روح كلامه قائلا: "وكلامُ النَّاظم هنا محتملٌ للمذهبين؛ إذ معنى كلامهم أنّ المنصوب بالعطف على اسم (إنّ) يجوزُ رفعه، ولم يذكر: علام يُرْفع؟ فيتحمل أن يكون قائلا بالأَول، أو بالثاني؛ فإن كان رأيه هذا الثاني فهو أَوْلَى لوجهين:

أحدهما: أنه الذي ذهب إليه في شرح التسهيل، ونصره، وزيف غيره.

والثاني: أنه الصحيحُ من المذهبين، والمعتمدُ المعضودُ بالدليل. وقد تصدّى ابن أبي العافية لنصره في مسألةٍ أفردها، وابنُ الزبير[٤] من شيوخ شيوخنا، فَتلقّيناه عنهم، فمن أراد الترجيح بين المذهبين فَعَلَيه بكلام ابن الزبير، ففيه غايةُ الشفاء في

(١) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"،٣٦٧/٢.

(٢) محمد بن أبي العافية النحوي المقرئ الإشبيلي. الإمام بجامع إشبيلية، أبوعبدالله، أخذ عن أبي الحجاج الأعلم الأدب وغيره، وكان من أهل المعرفة والأدب، أخذ الناس عنه ذلك، وتوفى سنة تسع وخمسمائة. انظر: القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، (ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٤٠٦هـ)، ٧٣/٣.

(٣) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"،٣٦٧/٢.

(٤) أحمد بن إبراهيم بن الزبير، الغرناطي، يكنى بأبي جعفر، عرف بنسبته إلى جده الأول الزبير، ولد سنة ٦٢٧ بجيان شمال غرناطة، وتوفى بغرناطة سنة ٧٠٨هـ. انظر: لسان الدين بن الخطيب، "الإحاطة في أخبار غرناطة"، ٧٢/١-٧٥.

المسألة.....

وإن كان مراده الأول، وكان هو مذهبه فيترجح بأمرين، أحدهما: أنّ جَعْلَه من باب عطف الجُمَل يؤدّى إلى مخالفة الظاهر من ادّعاء حذف الخبر .....

والثاني: أنه قد جاء في كلام العرب ما يعضده، إذ هو على تقدير التوهم، وهو كثير في كلام العرب.....، وهذا الرأي أسعد بكلام النَّاظم؛ لأنه قد أجاز العطف على الموضع في باب اسم الفاعل، وليس إلّا من باب التوهّم، وسيأتي ذكره في بابه إنْ شاء الله تعالى".(١)

تبقى الصورة محل النزاع، وهي العطف على موضع اسم (إنَّ) قبل تمام الخبر، نحو : (إنَّ الزيدين وعمرًا قائمون)، فقد اختلف أهل البصرتين: (البصرة – الكوفة) في حكم العطف، البصريون لا يجيزون إلا النصب، ومنه قوله تعالى: ﴿إنّ الذين آمنُوا والذين هادُوا والصّابئينَ والنّصَارَى والمجُوسَ والذينَ أَشْرَكُوا﴾، (الحج: ١٧)، واختلف إماما مدرسة الكوفة في جواز ذلك، فقيده الفراء بعدم ظهور الإعراب في المعطوف عليه، نحو: (إنَّك وزيدٌ ذاهبان)، ولا يجوز الرفع في نحو: (إنَّ زيدًا وعمرو ذاهبان)، وأطلقه الكسائي، ظهر في المعطوف عليه النصب، أو لم يظهر. قال الشَّاطبي: "والصحيح ما ذهب إليه النَّاظم للقياس والسماع".(٢)

قال ابن مالك:

الفَــاعِـلُ الّذِي كَمَــرفُوعَي: أَتَى زَيدٌ، مُنِيرًا وَجْهُه، نْعم الفَتَى

وَبَعْدَ فِعْـلٍ فَاعِـلٌ فَإِنْ ظَهَرْ فَهْـوَ، وَإِلَّا فَضَمِيـرٌ اسْتَتَـرْ(٣)

(١) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"،٢/٣٦٧-٣٧٠.

(٢) المرجع السابق٢/٣٧١.

(٣) ابن مالك، "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، ص ٩٩.

في شرح الإمام الشَّاطبي للبيتين السابقين شغل مساحة ما يربو على خمسٍ وعشرين صفحة من القطع المتوسط في استنباط الأحكام التي يمكن أن تبوح بها مفردات هذين البيتين، وأردفهما بالمسائل الخلافية، والفوائد والشوارد مما جادت به قريحة النحاة حول الفاعل وأحكامه، في حين لم ينجز شراح ألفية ابن مالك أكثر من خمس صفحات في شرح هذين البيتين.

لم ينس الشَّاطبي ربط باب الفاعل بأبواب النَّحو، وبيان موقعه، فقال في التوطئة لدراسة باب الفاعل: "الجملة المفيدةُ على قسمين: جملة اسمية، وجملة فعلية؛ فالجملة الاسميّة هي جملة المبتدأ والخبر، وهي التي فَرَغ الآن من ذكرها، وذكرِ أحكامها، وعوارِضها.

والجملة الفعلية هي جملة الفعل والفاعل، وهى التي شَرَع الآن في ذكرها، وذكر أحكامها"[(١)]، ثم ابتدأ بالكلام على تعريف الفاعل مستنبطًا تعريفه من مثالي ابن مالك في نظم الألفية كما فعل في باب المبتدأ، فـ(أتى زيدٌ) مثال ابن مالك اشتمل على فاعل يتصف بخمسة أوصاف: مسند إليه فعل، تام، متفرغ له، مبني للفاعل، مقدم عليه، وكذلك أوصاف الفاعل في المثال: (منيرًا وجهه)، ثم يتوقف الشَّاطبي مع قيود تعريف الفاعل المأخوذة من مثاله، والتي منها قيد التمام في الفعل، وهذا القيد يخرج فاعل (ظنَّ) وأخواتها، وهو متفق على فاعليته بين النحاة، وكذلك قيد تفرغ الفعل لفاعله قيد فارغ من الفائدة؛ وذلك لأنَّ الفعل إذا تحمل ضميرًا كان هو الفاعل المراد التعريف به، قال الشَّاطبي ما نصه في القيدين الأخيرين: "فالصواب تركُ هذا القيد، والذي قبله، كما فعل غيره" .[(٢)]

(١) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"،٢/٥٣٠.
(٢) المرجع نفسه: ٢/٥٣٣.

ثم بدأ الإمام الشَّاطبي يوظف أدواته البحثية في ثنايا كلام ابن مالك، وما تحتمله الأمثلة التي أشار بها إلى أوصاف الفاعل، وصور وروده في الخطاب، فقال: "وإذا تقرّر هذا رَجَّعْنا النَّظر إلى معنى التعريف، وما يتعلّق به، وفيه نظر من أوجه".(١)

من أوجه النَّظر التي استنبطها الشَّاطبي من مثالي ابن مالك: "أن هذا التعريفَ الجُمْلِيّ اقتضى أنَّ الفاعل إنَّما يكون اسمًا صريحًا؛ لتعريفه إياه بالاسم الصريح، وهو: (زيد)، (وجهه). وليس ذلك بلازم، بل قد يكون غير صريح، نحو: (أعجبي أنْ تقومَ)، فـ(أنْ) وما بعدها هو الفاعل، وليس باسم صريح. وكذلك (أَنَّ) ومعمولاها، نحو: (أعجبني أَنّك قائمٌ)، و(ما) المصدريّة -أيضًا-، نحو: (ما صنعتَ)، أي: صُنعُك. ولا يقال: إنَّ مثل هذا قليل لم يُعتّد به، بل هو كثير، مطرد، مقيس".(٢)

ثم يرد الشَّاطبي على صنيع ابن مالك في استشهاده بمثاليه إنما يريد التنكيت على الكوفيين القائلين بجواز كون الفاعل غير اسم، ولا مقدّرًا باسمٍ، مستدلين بما ورد من أساليب لغوية، ورد فيها الفاعل جملة، قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوْا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِيْنٍ﴾، (يوسف: ٣٥)، ففاعل (بَدَا) عندهم الجملة التي هي: ﴿لَيَسْجُنُنَّه﴾. ومثلُ ذلك: ﴿أَفلم يَهْدِ لَهُمْ كم أَهْلَكَنَا قَبْلَهُمْ﴾، (طه: ١٣٨)، فلا يصحّ أن يكون (كَمْ) الفاعل، بل الجملة كلُّها.

ثم يفند الشَّاطبي هذه المسألة التي قد تبدو في ظاهرها أنها خلافية بين جمهور النَّحويين قائلاً: "إنَّ هذا النّمط مما حُمِل الكلامُ فيه على معناه دون لفظه، والمسألة من باب تعليق الفعل عن الفاعل، كما يُعلّق عن المفعول بإطلاق في باب (ظننت)، لأنَّ (بدا)، و(ظهر) و(تبيَّن) في معنى (عَلِم)، فعُلِّق تعليقه..... فإن قيل: فأين

(١) المرجع نفسه: ٥٣٧/٢.

(٢) المرجع نفسه، ٥٣٨/٢.

الفاعل؟ قيل: ما أعطاه الكلامُ المعلّق عنه الفعل من معنى المفرد..... فإن قيل: هذا إقرارٌ بمذهب الكوفيين. قيل: إنْ أرادوا بما أجازوا هذا المقدار فنحن نوافقهم عليه، ولا يبقى بين الفرقين خلاف، فإن أرادوا غير ذلك فلا نقول به؛ إذ الجملة من حيث هي جملةً لا تقع فاعلةً أبدًا، ولا يوجد في الكلام ذلك إلا على ما تبيّنن".(١)

كذلك من أوجه النظر التي استنبطها الشَّاطبي من مثالي ابن مالك أنَّ الرافع للفاعل هو المسند، فعلا كان أو ما يشبهه، منبها بقوله: (كمرفوعي أتى) على مذهب البصريين في عامل الرفع في الفاعل، وزعم بعض الكوفيين أن الرافع له الإسناد لا المسند.

ولم يزل الشَّاطبي بألفاظ ابن مالك ينثر من ثنايا مفرداتها الفوائد والبدائع التي تزخر بها موسوعات النَّحو العربي، إذ يرى أن قوله: (وَبَعْدَ فِعْـلٍ فَاعِـلٌ) يشتمل على ثلاث فوائد، عقد من خلالها ثلاث مسائل خلافية مشهورة بين النَّحويين حول صور بنية وتركيب الجملة الاسمية:

الأولى: جواز تقدم الفاعل على الفعل، أو ما يشبه الفعل، وهو مذهب الكوفيين، نحو: (الزيدان قام)، و(الزيدون قام)، مستدلين بما ورد من ذلك في الشعر، نحو:

مَا لِلْجِمالِ مَشْيُها وَئِيدَا(٢)

وقولِ امرئ القيس: فَظَلّ لنا يومٌ لذيذ بنعمة ... فَقِلْ في مَقِيلٍ نحسُه مُتَغَيِّبِ(٣)

(١) المرجع نفسه، ٢/٥٤٠.

(٢) بيت من الرجز للزباء انظر: الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، "جمهرة اللغة"، تحقيق، رمزي منير بعلبكي، (ط١، بيروت، دار العلم للملايين،١٩٨٧م)،١٢٣٧/٣.

(٣) البيت من الطويل ليس في ديوان امرئ القيس، وهو منسوب إليه في كتب النحو واللغة والأدب، انظر: الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، "مجالس العلماء"، تحقيق: عبد السلام هارون، (ط٢ القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤٠٣هـ)، ص ٢٤٥.

وقول النابغة:

ولا بُدَّ من عوجاء تَهْوِى براكب إلى ابن الجلاح سيرُها الليل قاصِدِ[١]

وهذا وما ورد على مثاله مما استدل به أهل الكوفة أجاب عنه ابن مالك بقوله:

(.....فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ)

معنى هذا الكلام: إذا ظهر الفاعل بعد الفعل فذاك، وإن لم يظهر فالفاعل ضمير مستترٌ في الفعِل، أو فيما أشبهه.

الثانية: استغناء بعض الأفعال عن الفاعل، كما زعم بعض النَّحويين أن (قلَّ) إذا لحقتها (ما) كفتها عن العمل، كما تكف غيره، كـ (إنَّ) و(أنَّ) و (ربَّ) وما أشبه ذلك.

ومن ذلك دعوى الكسائي حذف الفاعل في نحو: (ضربني وضربتُ قومَك)، إذ لا يجوز عنده الإضمار فيه، وهاتان الصورتان اللتان ادعي فيهما حذف الفاعل لا يجوز القول بهما، لأن الفاعل ركن أساس في الجملة، لا يمكن حذفه، والاستغناء عنه؛ لأنه إن لم يظهر فهو ضمير مستتر كما نص النَّاظم في الألفية.

الثالثة: التنكيت على بعض البصريين، ومنهم سيبويه في جواز تقديم الفاعل على الفعل في صور مخصوصة، كما في قول الشاعر:

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما وصالٌ على طولِ الصُّدودِ يَدُومُ[٢]

على أنَّ (وصالٌ) فاعل متقدّم ضرورة، ويجيز هؤلاء تقديم الفاعل على الفعل في الضرورة.

---

(١) البيت من الطويل، النابغة الذبياني، "الديوان"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ط٢، القاهرة، دار المعارف، ب د)، ص١٤٠.

(٢) البيت من الطويل، عند سيبويه، "الكتاب"، تحقيق عبد السلام هارون، (ط٣، القاهرة، الخانجي، ١٤٠٨هـ)، ٣١/١.

قال الشَّاطبي: "وهذا كلّه لا داعي له؛ لإمكان أن يكون (وصالٌ) فاعلًا بفعل مضمر يفسّره (يدوم)، كأنه يقول: (وقَلَّما يدومُ وصالٌ على طولِ الصُّدودِ يدومُ)؛ وساغ هذا لأنَّ قلَّما مما لا يليها إلا الفعل".(١)

ومن صور تقديم الفاعل ما رواه الأبذي عن شيخه أبي الحسن الدباج أنه يرى في نحو: (إِنْ زيدٌ قام أكرمته) مما رفع فيه الفعل فاعلا مقدما عليه، معللا بأنَّ العامل متصرّف في نفسه، فيتصرّف في معموله، إلا أن يمنع مانعٌ، ولا مانع هنا، لوجود حرف لا يليه إلا الفعل لفظا، أو تقديرا، قال الإمام الشَّاطبي: "فالحاصل من كلامه أنه أجاز أن يكون (زيدٌ) فاعلًا مقدَّمًا، وذلك غير سائغ عند الجمهور".(٢)

ولم يترك الشَّاطبي بيتي ابن مالك السابقين إلا بعد أن كشف رموزهما، وأزال إبهامهما، وكشف عن فوائد مثاليه فيهما، ولم يبق له فيهما إلا بحث لفظي في قوله:

وَبَعْدَ فِعْـلٍ فَاعِـلُ فَإِنْ ظَهَرْ فَهْـوَ، وَإِلَّا فَضَمِيـرٌ اسْتَتَرْ

إذ يظن القارئ أنَّ هذا كلامٌ خلفٌ، لا فائدة فيه؛ لأنَّ معناه: أنَّ الفاعل بعد الفعل، فإن ظهر الفاعل فهو الفاعل.

لكن الشَّاطبي لم يترك ابن مالك لأفكار القراء والناقدين الباحثين عن عثرات المؤلفين والمصنفين، فقال: "إنّ ذلك جارٍ على قصد صحيح فيه فائدةٌ، وهو أن قوله: "وبعد فِعْلٍ فاعلٌ"، إخبارٌ بالقاعدة، أنّ كلّ فعلٍ لا بدّ له من فاعل بعده لا قبله، يريد: فابحث عنه. فهي كُلِّيَّةٌ تُعيِّن موضع البحث عن الفاعل. ثم أخبر بعد ذلك بَوجْهَ مجيئه، فقال: إن جاءَ ظاهرًا فهو، أي: المطلوب الذي قصدتَه، وإن لم يجئ ظاهرًا فاعلم أنه ضمير مستتر في الفعل، طردًا لحكم القاعدة، وعملًا بمقتضاها. وهذا معنًى

(١) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"،٢/٥٥٢.
(٢) المرجع نفسه.

صحيحٌ مفيدٌ".[١]

مثال آخر من أمثلة المقاصد العلمية في نحو الإمام الشَّاطبي من خلال شرحه على ألفية ابن مالك يتجلى في تناوله لظاهرة التقديم والتأخير في أسلوب الحال، والتي بدأها بشرح قوله:

وسَبْقَ حالِ ما بحرفٍ جُرَّ قدْ ... أبَوا ولا أمنعُهُ فقدْ وردْ[٢]

وكعادته لم ينس الشَّاطبي أن يربط هذا المبحث بمباحث باب الحال؛ ليتبين الدارس موقع المسألة من عموم الباب، أو من مبحث التقديم والتأخير في أسلوب الحال، سواء أكان التقديم في الحال، أو في صاحب الحال، فقال: "هذا الفصل يتكلم فيه على الحال من المجرور بحرف، هل يجوز تقديمه عليه، أم لا يجوز؟ وهذا الحكم ثانٍ عن كون الحال يجوز تقديمه على صاحبه، وثانٍ عن جواز الحال من المجرور بحرف مطلقًا، بخلاف المجرور باسمٍ، فإن فيه تفصيلاً، وسيأتي ذكر ذلك كله إن شاء الله".[٣]

ومعنى بيت ابن مالك أنَّ النَّحويين أبوا أن يسبق الحالُ صاحبه المجرور بحرف جر، نحو: (مررتُ بالزيدين قائمين)، لا يجوز: (مررتُ قائمين بالزيدين)، ولا: (قائمين مررتُ بالزيدين)، إلا على مذهب ابن كيسان، والفارسي، وابن برهان، والذي تبعهم فيه ابن مالك بقوله في النَّظم: "ولا أمنعه فقد ورد".[٤]

وقد توقف الشَّاطبي مع ابن مالك في هذه المسألة، ولم يرتض دليل ابن مالك في جواز تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر، وهو السماع الوارد في القرآن

(١) المرجع نفسه، ٥٥٤/٢.
(٢) ابن مالك، "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، ص ١١٢.
(٣) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"،٤٥١/٣.
(٤) المرجع نفسه: ٤٥٢/٣.

الكريم، والنصوص الشعرية من اللسان العربي، قال تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾، (سبأ: ٢٨)، ومن المنظوم قول الشاعر من أبيات الحماسة:

إذا المرْءُ أعيَتْه المُروَءةُ ناشِئاً ... فمَطْلَبُها كهْلاً عليه شديدُ[١]

فالظاهر في (كافةٍ) أنها حال من (الناس)، كما لو قال: للناس كافة. والعرب لا تستعمل (كافة) قط إلا حالًا، و(كهلًا) حال من ضمير (عليه).

قال الشَّاطبي: "والصواب –والله أعلم– مع النَّحويين دون ابن مالك؛ لأنهم لم يأتوا بوجه المنع إلا بعد استقراء كلام العرب، وأنهم لم يجدوا التقديم إلا في شعر، لا يجعل وحده مأخذ قياس، أو في الآية الكريمة مع احتمالها، وعدم نظير لها في ظاهرها، ومعارضة الاستقراء للقياس في المسألة، فحينئذ جزموا بمنع المسألة، وأولوا الآية الكريمة حين لم يجدوا لها في الكلام نظيرًا، ولم يثبت عندهم جواز التقديم في لغةٍ من اللغات، فالحق ما ذهبوا إليه" .[٢]

ثم توقف الشَّاطبي مع ابن مالك في بيان ما استدل به من سماع، واعتباره دليلا في بناء قواعد النَّحو، والقياس عليه، قائلا: "ومن عادة ابن مالك التعويل على اللفظة الواحدة تأتي في القرآن، ظاهرها جواز ما يمنعه النَّحويون، فيعول عليها في الجواز، ومخالفة الأئمة"[٣]. ولم يشفع لابن مالك استشهاده بالنص القرآني؛ لأن القرآن قد يأتي بما لا يقاس عليه، وإن كان فصيحا، وكذلك ما ورد في اللسان العربي، كبيت الحماسة الذي استدل به ابن مالك، وغيره؛ لأنه "ليس كل ما تكلم به العرب يُقاس

(١) البيت من الطويل لرجل من بني قريع عند المرزوقي، أبي علي أحمد بن محمد، "شرح ديوان الحماسة"، تحقيق فريد الشيخ، (ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ)، ص٨٠٧.

(٢) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"،٤٥٦/٣.

(٣) المرجع نفسه.

عليه"[١]، ولكن النَّحويين "لما استقروا كلام العرب ليقيموا منه قوانين يحذى حذوها وجدوه على قسمين:

قسم سهل عليهم فيه وجه القياس، ولم يعارضه معارض؛ لشياعه في الاستعمال، وكثرة النظائر فيه، فأعملوه بإطلاق، علمًا بأنَّ العرب كذلك كانت تفعل في قياسه.

وقسم لم يظهر لهم فيه وجه، أو عرضه معرض لقلته، وكثرة ما خالفه. فهنا قالوا: إنه شاذ، أو موقوف على السماع، أو نحو ذلك"[٢]، وهكذا تستتب القاعدة الأصولية عند الشَّاطبي، والتي مفادها: "أننا نتبع العرب فيما تكلموا به من ذلك، ولا نقيس غيره عليه، لا لأنه غير فصيحٍ، بل لأنَّا نعلم أنها لم تقصد في ذلك القليل أن يُقاس عليه، أو يُغلب على الظن ذلك، وترى المعارض له أقوى، وأشهر، وأكثر في الاستعمال، هذا الذي يعون، لا أنهم يرمون الكلام العربي بالتضعيف، والتهجين، حاش لله، وهم الذين قاموا بفرض الذب عن ألفاظ الكتاب، وعبارات الشريعة، وكلام نبينا محمد ﷺ، فهم أشد توقيرًا لكلام العرب، وأشد احتياطًا عليه ممن يغمز عليهم بما هم منه بُراء. اللهم إلا أن يكون في العرب من بَعُدَ عن جمهرتهم، وباين بحبوحة أوطانهم، وقارب مساكن العجم، أو ما أشبه ذلك ممن يخالف العرب في بعض كلامها، وأنحاء عباراتها، فيقولون: هذه لغة ضعيفة، أو أشبه بذلك من العبارات الدالة على مرتبة تلك اللغة في اللغات. فهذا واجب أن يُعرف به، وهو من جملة حفظ الشريعة، والاحتياط لها، وإذا كان هذا قصدهم، وعليه مدارهم، فهم أحق أن يُنسب إليهم المعرفة بكلام العرب، ومراتبه في الفصاحة، وما من ذلك الفصيح قياس، وما ليس بقياس، ولا تضر العبارات إذا عُرف الاصطلاح فيها، وعلى هذا المهيع

(١) المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه.

جرى النَّحويون في منع هذه المسألة، فلم يغفلوا السماع أصلًا، ثم مالوا إلى المنع بالقياس، وإنما قالوا بالقياس عضدًا لما حصل لهم بالاستقراء من امتناع العرب من التقديم، ولكن للكوفيين هنا قاعدة يبنون عليها القياس– مخالفة لما تقدم، وهي أنهم قد يعتبرون اللفظ الشاذ فيقسون عليه، ويبنون على الشعر الكلام من غير نظر إلى مقاصد العرب، ولا اعتبار لما كثر، أو قل، فمن ههنا وقع الخلاف بينهم في مسائل كثيرة. والنَّاظم قد ينحو نحوهم في مسائل كثيرةٍ، وهذه المسألة منها، وكذلك مسألة تقديم التمييز على عامله، ومسألة العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، ومسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وغير ذلك مما سيأتي ذكره. وقد مرت منه مسائل، ولعله ينبه على بعض ذلك إن شاء الله. فقد ظهر قصد النَّاظم في إعمال القياس في هذه المسألة، وتبين علام بنى في أمثالها على الجملة، وتفصيل النظر في القاعدة المبني عليها مقرر في علم الأصول النَّحوية"[١]. انتهى كلام الشَّاطبي، وقد نقلته بنصه بما في ذلك من التطويل؛ لنفاسته، وأهميته في الاستدلال على عمق الشَّاطبي في البحث النَّحوي، وجديته في طرح المسائل النَّحوية، والاستدلال عليها، وإقامة الحجة على من يخالف نهج العرب في كلامهم، حتى لو كان الإمام المصنف ابن مالك، الذي يتعمد الشَّاطبي الانتصار له إذا وجد إلى ذلك سبيلا.

(١) المرجع نفسه: ٣/٤٥٦-٤٥٨.

المبحث الثالث: المقاصد الجدلية

المقاصد الجدلية هي القسم الثَّالث من مقاصد الإمام الشَّاطبي في شرحه على ألفية ابن مالك، ويعني بها الشَّاطبي تحريرَ نظمَ ابن مالك مما يتصور أن يرد عليه، وكان منهجه إيراد الاعتراض، أو الاستدراك، أو السؤال، ثم الإجابة عليه، وهكذا غدا الشَّرح عبارة عن ثلاثة أقسام: الأول ضروري لكل دارس مبتدئ في علم النَّحو، يستخلص له الشَّاطبي القواعد النَّحوية من ثنايا كلام ابن مالك في الألفية. والقسم الثاني: يخاطب به الباحثين في علم النَّحو وأصوله، يقوّم فيه فكر النَّحويين وأدلتهم. ثم ينتقل بعد ذلك إلى القسم الثالث الذي يكمل به تقويم الألفية، وما يمكن أن يرد على ذهن المتلقي من أسئلة حول الموضوع محل البحث والدراسة. في شرح قول ابن مالك:

ونونَ مجموعٍ ومَا به التَحَقْ ... فافتحْ، وقلَّ مَنْ بكسرِهِ نطقْ

ونونَ مـــا ثُنِّيَ والملحَقِ بهْ ... بعكسِ ذاك استعملوه، فانتبهْ[١]

قال الشَّاطبي في شرح البيت الأول: "التقدير: مهما يكن من شيء فافتح نون مجموع وما التحق بالمجموع" .[٢]

وقال في شرح البيت الثاني: "وقوله: (ونونَ مـــا ثُنِّيَ والملحَقِ بهْ) إلى آخره، يعني أن نون المثنى من الأسماء حقيقة، وما ألحق به مما ليس بمثنى حقيقة، استعملوه بعكس نون المجموع وما لحق به، أي: جعلوا كسر النُّون منه واجبا، وقل من نطق بفتحه".[٣]

ثم يطرح الشَّاطبي على ابن مالك سؤالين:

(١) ابن مالك، "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، ص ٧٤.
(٢) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"،١٩٩/١.
(٣) المرجع نفسه: ٢٠٢/١.

الأول خاص بمصطلح الكسر في نون جمع المذكر في قوله: (وقل من بكسره نطق)، والكسر مصطلح من مصطلحات البناء يقابله الجر في الإعراب، ولا دليل هنا على كون الكسر كسر بناء، لاحتمال أن يكون كسر إعراب، وبخاصة أنَّ النَّاظم أجازَ في بعض كتبه أنْ تكونَ كسرة إعراب، وهو في ذلك تابع للأخفش الأصغر، والأعلم في توجيه بعض الشواهد النَّحوية التي جاءت على لغة كسر نون المجموع جمعا مذكرا سالما. قال الشَّاطبي: "وإذا ثبت هذا كان قطعه بأنه كسر بناء معترضا عليه".(١)

ثم يجيب الشَّاطبي عن هذا السؤال الذي طرحه على ابن مالك من جهتين، الأولى: أنَّ النَّحويين لم يتفقوا على ما ذهب إليه الأخفشُ والأعلمُ، وأنَّ من نطق بالكسر في الشواهد ألجأته الضرورة إلى ذلك. الجهة الثانية: أنه لا فرق بين من يقول بكسر البناء أو بكسر الإعراب، لأن الجميع ضرورة، والكلام فيه على توجيه مسموع، لا في القياس عليه.

والسُّؤال الثَّاني من سؤالي الشَّاطبي على بيتي ابن مالك السابقين: كيف يقول ابن مالك: (ونونَ مـــا ثُنِّيَ والملحَقِ بهْ... بعكس ذاك استعملوه)؟ والواقع أنه لم يسمع في الملحق بالمثنى ما سمع في الملحق بالمجموع، ولم يرد عن النَّحويين في (اثنين)، ولا (اثنتين) ولا فيما أشبههما، يقول الشَّاطبي: "فكان الأولى أنْ يخص القليل بما ثني وحده"(٢). ولا يعدم الشَّاطبي جوابا لما طرحه من أسئلة على نص ابن مالك، وخلوه من القيد الذي يحرر القاعدة، إذ كيف يجمع الملحق بالمثنى مع المثنى في ورود فتح النون مع عدم وروده في المدونة اللغوية.

(١) المرجع نفسه: ١/٢٠٤.

(٢) المرجع نفسه: ١/٢٠٦.

قال: "والجواب أنَّ قوله: (ونونَ مـــا ثُنِّيَ والملحَقِ بهْ) شيء واحد لا شيئان، وإنما يعني أن كل ما كان مرفوعا بالألف، ومنصوبا ومجرورا بالياء، فإن نونه قد تفتح في بعض المواضع، فلا يلزم في الفتح، وإن كان قليلا أن يأتي في كل قسم من أقسامه، بل في أي قسم أتى يلزم وجوده في الجملة، كما تقدم في الاستشهاد عليه. ..... وهذا حسن في الجواب فتدبره، وبالله التوفيق".(١)

في شرح قول ابن مالك:

وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمانٍ خَبَرًا ... عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا(٢)

ربط الشَّاطبي هذه المسألة بما قبلها، وهي تندرج تحت مبحث أنواع الخبر، إذ ذكر في مبحثٍ سابقٍ أنَّ الخبرَ ينقسم إلى ثلاثة أقسام: مفرد، وشبه جملة، وجملة. وشرح أحكام كل نوع بالتفصيل، وكان المصنف قد أطلق القول في وقوع الظرف خبرا للمبتدأ، فأراد تقييد ذلك الإطلاق، فأخبر أنّ اسم الزمان لا يكون خبرًا عن مبتدأ هو جثةٌ، إلا أن يكون الإخبار به عنه مفيدًا، فإذا أفاد جاز.

قال الشَّاطبي: "وقد نَبّه على أصل المنع في هذه المسألة، وهو عدم الفائدة، بقوله: (وإنْ يُفد فَأَخْبَرا)، فكأنّه قال: ولا يكون اسمُ زمانٍ خبرًا لجثّةٍ لعدم الفائدة، فإن أفاد ذلك جاز الإخبارُ به عن الجُثّة".(٣)

وكعادة الشَّاطبي صال وجال في موسوعات النَّحو حتى عدَّ صورَ الإفادة التي وردت في الإخبار باسم الزمان عن الجثة مما لا يتسع المجال لنقلها، ثم قال: "وبقي في

(١) المرجع نفسه.

(٢) ابن مالك، "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، ص ٨٧.

(٣) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"، ٢٢/٢.

هذه المسألة دَرْكٌ على النَّاظم من أوجه ثلاثة":[١]

الأول: أخذ الشَّاطبي على ابن مالك تعبيره باسم الزمان، والنَّحويون إنما يعبرون بظرف الزمان، فقال: "واسم الزمان غير مرادفٍ لظرف الزمان؛ لأنَّ ظرفَ الزّمان هو اسم الزمان المنصوبُ المقدّرُ بـ(في) من جهة المعنى، لا اسمُ الزّمان مطلقا؛ إذ اسمُ الزّمان منقسم إلى ظرفٍ وغير ظرفٍ، فكيف يكون مرادِفًا له؟ وإذا لم يكن كذلك خَرَجَ عن وضع المسألة عند غيره".[٢]

وقد عد الشَّاطبي في الجواب عن هذا الدرك أن هذا تنبيه حسن من النَّاظم عندما عبَّر باسم الزمان، وليس بظرف الزمان، إذ يخبر باسم الزمان عن المصدر، لا عن الجثة، فلا يقال: (زيدٌ يوم الجمعة)، وإنما يقالُ: (القيامُ يوم الجمعة)، فالمرفوع هنا لا يسمى ظرف زمان، ولكن يسمى اسم زمان. فإطلاق لفظ اسم الزمان إذًا أجودُ من التعبير بالظرفِ.

الثاني: أخذ الشَّاطبي على ابن مالك في التعبير بقوله: (وإن يفد فأخبرا) أمرين، الأول: أن هذا أمر معلوم عند النحاة واللغويين، وقد تقدّم له عندما عَرّفَ بالكلام، فقال: (كلامنا لفظٌ مفيدٌ). فهذا تكرار لا فائدة منه. وإلا فيلزم أن يشترط ذلك في سائر صور الخبر شبه الجملة، الأمر الثاني: أن إخراج ظرف الزمان المخبر به عن الجثة وتقييده بالإفادة يوهم أن بقية الصور من ظرف الزمان وظرف المكان يجوز الإخبار بها، أفادت أو لم تفد. وهذا غير صحيح .[٣]

ثم أجاب الشَّاطبي عن الشق الأول في هذا الاستدراك بأن التنبيه على الإفادة

(١) المرجع نفسه: ٢٦/٢.
(٢) المرجع نفسه.
(٣) انظر: المرجع نفسه: ٢٧/٢.

عند النَّحويين يكون في مسائل مخصوصة، وذلك أن من الأبواب ما يطرد، أو يغلب فيها عدم الإفادة إلا بشرط، فعادة النَّحويين أن يُبَيِّنُوا ذلك، ليكون فيه حصرٌ لما يُفيد، وما لا، وضبط لما يتكلم به. وهذا من شأنهم؛ إذ لا يكفي في مثل ذلك مجرّد تعريف الكلام بأنه لفظ مفيد، ومثل مسألة الإخبار بظرف الزمان عن الجثة إذا أفادت: الابتداء بالنكرة إذا أفادت، وكذلك توكيد النكرة إذا أفادت، قال الإمام الشَّاطبي: "فاعرف هذا أصلًا اصطلاحيا تحتاج إليه فيما يرد عليك من هذه الأشياء، وتعتمد على مقتضاه في حلِّ أمثالِ هذه الإشكالات، فتقطع به كثيرًا من التشغيب والتعسُّف الذي يقع بين الباحثين".(١)

ثم أجاب عن الشق الثاني بأنَّ قول ابن مالك: (وإن يفد فأخبرا) بقوله: "الكلام في قُوّة أَنْ لو قال: وظرفُ الزمانِ مع الجثةِ غيرُ مفيد، فلا يخبر به عنها، فإن فُرِض حصولُ الإفادة به معها جاز الإخبار به عنها. فمثل هذا الكلام لا يقتضي أنَّ غيره يخبر به أفاد أولا، فإذا كان كذلك لم يبق إشكالٌ. والله أعلم".(٢)

الاستدراك الثالث من الشَّاطبي على ابن مالك أنه بإجازته الإخبار باسم الزمان عن الجثة إذا أفاد قد وقع في محظورين:

الأول: مخالفة إجماع النَّحويين في هذه المسألة، إذ لم يقل بجواز ذلك إلا ابن الطراوة، والقطع أنَّ مخالفَ الإجماع مخطئٌ.

الثاني: أنّ الإخبار بظرف الزّمان عن الجثة قد يفيد، وهو أمر لا يعقل.(٣)

ولا يعدم الشَّاطبي إجابة على ما طرحه من إشكال في كلام ابن مالك لأن

(١) المرجع نفسه: ٢/٢٩.

(٢) المرجع نفسه: ٢/٣٠.

(٣) انظر: المرجع نفسه: ٢/٣٠-٣٢.

قصده من طرح هذه الإشكالات إنما هو تحرير كلام ابن مالك.

أما مخالفته لإجماع النَّحويين فهذه حجة لا دليل عليها، كيف يثبت الإجماع وفيه خلاف قبل ابن الطراوة؟ وقد تكلم فيه مجموعة من النَّحويين قبل ابن مالك. وإذا كانت كذلك فلا عَتْبَ على ابن مالك في ارتكابه بعض المذاهب المنقولة في مسألة اجتهاديّة.

وأما القول بأنَّ ظرفَ الزمان قد يفيد، فهذا وقوف مع الظاهر، "والوقوف مع الظاهر هو المراد، وأما التأويل فالنظر فيه ثانٍ عن جواز المسألة، والاعتماد على الظاهر، والحملُ عليه –وإن أمكن غيرُه– هو مذهب ابن مالك في عربيته، وهو أصل سيبويه، بَوَّب عليه ابن جنى في الخصائص، وسيأتي التنبيه على مواضع من هذا القبيل، بحول الله ومشيئته" .(١)

وفي شرحه على قول ابن مالك:

وَكَ(تَظُنُّ) اجْعَلْ (تَقُولُ) إِنْ وَلِي ... مُسْتَفْهَمًا بِهِ، وَلَمْ يَنْفصِـــلِ

بِغَيرِ ظَرفٍ أَوْ كَظَرفٍ أو عَمَلْ ... وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

وَأُجْرِي القَوْلُ كَ(ظَـــنّ) مُطْلَقًا... عِنْدَ سُلَيم، نَحْو (قُلْ ذا مُشْفِقًا)(٢)

يضرب الشَّاطبي نموذجا فريدا من نماذج استشكالاته على النَّاظم، وعمقها، وفائدتها في تقويم نحو ابن مالك، وبيان موضع الثغرات فيه، ليس هذا فقط، ولكنه قد يضع يده على الداء ولا يجد الدواء، وقد عبر عن ذلك في أكثر من موضع في الكتاب قائلا: "وليس كل داء يعالجه الطبيب"(٣)، فقد طرح الشَّاطبي على نظم ابن

(١) المرجع نفسه: ٣٣/٢.

(٢) ابن مالك، "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، ص ٩٨.

(٣) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"،٥٧٠/١، ٣٦٥/٢، ٦٠٢/٢، ١٧٧/٩.

مالك أسئلةً واستدراكاتٍ في أكثر من خمسة وعشرين موضعًا؛ ولقوتها، وورودها، وعدم انتحال الشَّاطبي للأجوبة الضعيفة التي لا تليق بمكانته، وتصدره وإمامته في الدَّرس النَّحوي كان يقول لا أجد جوابا .(١)

تناول الشَّاطبي أبيات ابن مالك الثلاثة بالتحليل والشَّرح كما ينبغي في الدَّرس النَّحوي، ففصّل مجملها، وشرح مراد ابن مالك فيها، وعالج مبهمها، فذكر أنَّ هذا الفصلُ يذكر فيه إلحاق القول بالظنّ في العَمَل في جزأَي الابتداء. ولا يتم هذا العمل للقول في جزأي الابتداء إلا إذا توافر فيه شروط أربعة: شرطان صرح بهما النَّاظم، وشرطان أشار إليهما بالمثال.

أما المصرح بهما فهما وقوع القول بعد أداة استفهام، واتصالها به، نحو: (أتقولُ زيدًا أخاك)، وهذا معنى قوله:

(وَكَ(تَظُنُّ) اجْعَلْ (تَقُولُ) إِنْ وَلِى ... مُسْتَفْهَمًا بِهِ، وَلَمْ يَنْفصِلِ)

وأمَّا المشار إليهما بمثاله: (وَكَ(تَظُنُّ) اجْعَلْ (تَقُولُ))، فهما أنْ يكونَ فعل القول مضارعًا، بخلاف الماضي أو الأمر، وأنْ يكونَ مسندًا لضمير المخاطب، بخلاف المتكلم، أو الغائب. قالَ الإمامُ رحمه الله: "فهذا كمال الشروط الأربعة، وهي غاية ما اشترطه الناسُ".(٢)

ثم بسط الشَّاطبي قول ابن مالك:

بِغَيرِ ظَرفٍ أَوْ كَظَرفٍ أو عَمَلْ ... وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

(١) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"،٦٨/١، ٣٢٠/١، ٦١٣/١، ٦٦٠/١، ٧١/٢، ٢٩٩/٢، ٣٥٩/٢، ٣٦٥/٢، ٥٨٠/٢، ١٩/٣، ٢٢٢/٣، ٧٧/٤، ٥٤٩/٤، ١٦٦/٦، ٤٦٨/٦، ٥٥٣/٧، ١٨/٨، ٤٦٩/٩.

(٢) المرجع نفسه: ٤٩٩/٢.

ويعني أنَّه إذا فصل بين فعل القول وأداة الاستفهام بالظرف، أو بالجار والمجرور، أو بمعمول القول، صح الإعمال، نحو: مثال الفصل بالظرفِ: أكلّ يوم تقول أخاك منطلقا؟ ومنه قول الشاعر:

أبَعْدَ بعدٍ تقولُ الدارَ جامعةً شَمْلِي بِهِمْ، أم دوامَ البُعْدِ تَحْتوما؟[١]

ومثال الفصل بالجار والمجرور: أفي الدار تقولُ زيدًا قائمًا؟ وأما الفصل بمعمول القول فقد جاء منه قول الشاعر:

أَجُهَّالًا تقولُ بنى لُؤَيّ لَعَمْر أَبيكَ أم مُتَجاهِلِينا؟[٢]

ومعنى قول ابن مالك:

وَأُجْرِى القَوْلُ كَ(ظَـــنّ) مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيم، نَحْو (قُلْ ذا مُشْفِقًا)

أن القول في لغة سُليم يجرى مجرى الظنّ بإطلاقٍ من غير تقييد بشرطٍ من الشروط المذكورة عند غيرهم. وبعد أن استوفى الشَّاطبي الكلام على أبيات ابن مالك السابقة قال: وعلى النَّاظم بعدُ في هذا الفصل دَرْكٌ من أربعة أوجه:

الأول من أوجه الدرك أن عدم إجراء القول مجرى الظن عند توافر شروطه جائز، رجوعا إلى الأصل في الحكاية. وهذا مما لا خلاف فيه بين النَّحويين، ولم يشر ابن مالك في نظمه إلى ما يفيد ذلك. بل يقتضي لزوم إجراء القول مجرى الظن. لقوله: (وكـ(تظن) اجعل (تقول))، مع أنه قد أشار إلى ذلك في كتابه التسهيل بقوله: "فإن عُدم شرط رجع إلى الحكاية، وتجوز إن لم يعدم".[٣]

(١) البيت من البسيط، لم ينسب لقائل، وهو مشهور في كتب المتأخرين، أول من أورده ابن مالك في "شرح التسهيل"، ٢/٩٦.

(٢) البيت من الوافر، للكميت، وليس في ديوانه، نسبه إليه سيبويه في "الكتاب"، ١/١٢٣.

(٣) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢/٩٣.

الدرك الثاني: أنَّ النَّاظم أهمل الوجهَ الغالبَ، والمذهبَ المطردَ في القولِ هو الحكاية، ولم يتكلم فيها بشيء، وإنما تعرّض للإعمالِ، وهو الأقل بالنسبة إلى الحكاية، وللغة سُليم، وهي قليلة -أيضًا- بالنسبة إلى جميع اللغات، وترك ما هو الأولى بالبيان من أحكام القول، لا سيما وفيه في الحكاية تفصيل.

الثالث: الحشو والزيادة بما لا يفيد، وبخاصة في ألفاظ الألفية التي ينشد فيها الاختصار، وذلك في قوله: ..... وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

فإن هذا البيت حشو، وزيادة؛ لأن معناه قد سبق في قوله:

وَكَ(تَظُنّ) اجْعَلْ (تَقُول) إِنْ وَلِي ... مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفصِـــلِ

بِغَيرِ ظَرفٍ أَوْ كَظَرفٍ أو عَمَلْ ... .

وهذا معناه، فكيف يأتي بعده بقوله: وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ

قال الإمام: "فكان الأولى به أن يأتي في هذا الشطر الثاني بالحكم الذي أغفل، وبيان ما أجمل".(١)

الرابع من أوجه الدرك على نظم ابن مالك عند الشَّاطبي: أنه أطلق أحكام إجراء القول مجرى الظن في جميع ما يتعلق به من الأحكام، ولم يقيدها، وهو إطلاق غير صحيح عنده.(٢)

قال الشَّاطبي بعد أن أورد الأوجه الأربعة: "وهذه الأوجه الأربعة قويّة الورود على النَّاظم، يصعُب الجواب عنها".(٣)

(١) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"، ٥٠٩/٢.

(٢) انظر: الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"، ٥٠٦/٢-٥٠٩.

(٣) الشَّاطبي، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"، ٥٠٩/٢.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والرسالات، وبعد:

أشكر الله ﷻ على ما أجرى من النعم، ووفق وأعان من الهمم، فقد يسر لي قراءة شرح الإمام أبي إسحاق الشَّاطبي (٧٩٠هـ) على ألفية العلامة جمال الدين ابن مالك (٦٧٢هـ) المسمى: (المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية) هذه الموسوعة الكبرى التي تحوي بين دفتيها نحو الإمام الشَّاطبي ومقاصده في دروسه النَّحوية لأستخلص منها مقاصده النَّحوية التي انتهجها في شرحه، ولخصها في ختام الشَّرح. وقد تبين لي بعد طول مدارسة لشرح الإمام الشَّاطبي ما يلي:

١- مقاصد النَّحو عند الشَّاطبي في دروسه ثلاثة: ضرورية، وهي التعليمية، وعلمية، وجدلية.

٢- المقاصد الضرورية عند الشَّاطبي مقاصد تعليمية، لا غنى عنها للمبتدئ والمنتهي في علم النَّحو، يتدرج الشَّاطبي فيها من التعريف بالمصطلح، وضرب الأمثلة، وشرح الشواهد، وربط المسائل بالمباحث، والمباحث بالفصول والأبواب، وشرح أمثلة النَّاظم، وفك رموزها، واستخراج مكنونها، وبيان ما تشير إليه من أوجه واستعمالات.

٣- المقاصد العلمية عند الشَّاطبي مقاصد بحثية، تدور في المصادر النَّحوية التي دونت في علم النَّحو، الغرض منها دراسة القضايا النَّحوية التي اشتغل عليها النحاة في مدوناتهم النَّحوية، وعرض المسائل الخلافية التي كانت محل نقاش بين أئمة المدارس النَّحوية، وتقويم الفكر النَّحوي بأدلة وأصول نحوية اتفق عليها أوائل النَّحويين.

٤- المقاصد الجدلية عند الشَّاطبي مقاصد تحسينية جدلية أثرت كتاب المقاصد

الشَّافية، جعلته أهم شروح الألفية التي سجلت على ألفية ابن مالك، وظهرت حتى الآن، الغرض من هذه المقاصد تقويم فكر ابن مالك من خلال الألفية، ومقارنته -في أغلبها- بفكره في كتابه (تسهيل الفوائد)، وإثارة تساؤلات قد تطرأ على ذهن الدارس، والإجابة عنها قدر المستطاع.

٥- كان الشَّاطبي في مقاصده الضرورية التعلمية مدرس حلقة لتلاميذ في مرحلة التلقي الأولى، يعلم، ويكرر، ويدرب، ويجمع بين التعليم والنظري والتطبيقي، فإذا ما انتقل إلى المقصد الثاني من مقاصده صار باحثا، ينقب في أمهات الكتب، يوثق النقول من مصادرها، ويشرح ما استبهم واختلط على الدارس من نصوصها، يجمع بين أقوال العالم في المسألة الواحدة، ثم يجمع بين أقوال العلماء ويقومها، منهجه في ذلك الاحتكام إلى أدلة الصناعة النَّحوية.

٦- كشفت المقاصد الجدلية أو التحسينية عند الشَّاطبي عن شخصية نحوية برزت في القرن الثامن الهجري، تلقت النَّحو عن أئمة مدرسة الأندلس، ثم درسته بفكر واع، وعقل مستنير، ثم أعادت صياغته في هذه الموسوعة النَّحوية الموسومة بالمقاصد النَّحوية للشَّاطبي.

التوصيات:

١- يوصي الباحث بإعداد دراسات حول المدونات النَّحوية في التراث اللغوي لكشف مناهج أصحابها ومقاصدهم في تدوينهم لقضايا النَّحو العربي ومسائله وأدلته.

٢- يوصي الباحث بدراسة موسوعة الإمام أبي إسحاق الشَّاطبي دراسة مقارنة مع شراح الألفية لكشف قيمة الشَّرح العلمية وبيان جوانب تفوقها.

٣- في المقاصد الشَّافية عدد غير قليل من أوجه الدرك والاستشكالات التي طرحها الشَّاطبي على ابن مالك من خلال الألفية، ولم يجد لها جوابا، مع أنها

قوية الورود تحتاج إلى تنقيب في فكر ابن مالك.

٤- تقويم الإمام الشَّاطبي لأئمة النحاة من خلال عرض القضايا النَّحوية مناقشتها، وعرضها على أدلة الصناعة يحتاج جهود المخلصين من الباحثين لإنصاف الشَّاطبي.

رحم الله الإمام أبا إسحاق الشَّاطبي، وجزى الله القائمين على عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي في جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز خير الجزاء على دعمهم هذا المشروع البحثي (٣٠٠٤٨/٠٢/٢٠٢٤)

المصادر والمراجع:

الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، "جمهرة اللغة"، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، (ط١، بيروت: دار العلم للملايين،١٩٨٧م).

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، "شرح الأشموني على الألفية"، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).

التنبكتي، أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه، "نيل الابتهاج بتطريز الديباج"، تح/ د. عبد الحميد الهرامة، (ط٢، طرابلس – ليبيا: دار الكتاب، ٢٠٠٠م).

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، "منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك"، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، (ط ١، القاهرة، ١٤٣٥هـ).

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، "التذييل والتكميل شرح كتاب التسهيل"، تحقيق: حسن هنداوي، (ط١، دمشق: دار القلم، ١٤٢٠هـ).

الرازي، أحمد بن فارس، "معجم مقاييس اللغة"، تحقيق: عبد السلام هارون، (بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ).

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، "مجالس العلماء"، تحقيق: عبد السلام هارون، (ط٢ القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤٠٣هـ).

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، "الكتاب"، تحقيق: عبد السلام هارون، (ط٣، القاهرة: الخانجي، ١٤٠٨هـ).

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، "شرح السيوطي على ألفية ابن مالك (البهجة المرضية)"، تحقيق: علي سعد الشينوي، (ط١، طرابلس – ليبيا: كلية الدعوة الإسلامية، ١٤٠٣هـ).

الشَّاطبي، إبراهيم بن موسى، "المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية"، تح: د. محمد إبراهيم البنا وآخرون، (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ).

الشاطبي، إبراهيم بن موسى، "الإفادات والإنشادات"، تحقيق: محمد أبو الأجفان، (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ).

الشاطبي، إبراهيم بن موسى، "الاعتصام"، تحقيق: د/ محمد الشقير، د/ سعد آل حميد، د/هشام الصيني، (ط١، السعودية: دار ابن الجوزي، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م).

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن، "شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ط٠، القاهرة: دار التراث، ١٤٠٠هـ).

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، "إنباه الرواة على أنباه النحاة"، (ط١، القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٠٦هـ).

لسان الدين بن الخطيب، محمد بن عبد الله بن سعيد، "الإحاطة في أخبار غرناطة"، (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٤هـ).

ابن مالك، أبو عبدالله محمد جمال الدين، "ألفية ابن مالك في النحو والتصريف"، تحقيق: سليمان العيوني، (الرياض: مكتبة دار المنهاج، د. ت).

ابن مالك، محمد بن عبدالله، "شرح التسهيل"، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، (ط١، القاهرة: دار هجر، ١٤١٠هـ).

المجاري، محمد بن علي، "برنامج المجاري"، تحقيق: محمد أبي الأجفان، (ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٢م).

مخلوف، محمد بن محمد بن عمر، "شجرة النور الذكية في طبقات المالكية"، (ط١، لبنان: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ).

المرادي، حسن بن قاسم، "توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك"، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (ط١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م).

المرزوقي، أبي علي أحمد بن محمد، "شرح ديوان الحماسة"، تحقيق: فريد الشيخ،

(ط١، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ).

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، "لسان العرب"، (ط٣، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ).

النابغة الذبياني، "الديوان"، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (ط٢، القاهرة: دار المعارف، ب د).

ابن الناظم، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن مالك، "شرح ألفية ابن مالك"، تحقيق: عبد الحميد السيد، (بيروت: دار الجيل، ب. د).

ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبدالله بن يوسف، "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (المكتبة العصرية، بيروت، ب.د).

Bibliography

Al-Azdī, Abūbakr Muḥammad ibn al-Ḥasan ibn Duraid. "Jamharat al-Lugha". Investigation: Ramzī Munīr Ba‘labakkī. (1st ed, Beirut: Dār al-‘Ilm lil-Malāyīn, 1987).

Al-Ushmūnī, Abū al-Ḥasan ‘Alī ibn Muḥammad ibn ‘Īsá, "Sharḥ al-Ushmūnī ‘alá al-Alfīyah". (1st ed, Beirut: Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah 1419AH - 1998).

Al-Tunbuktī, Aḥmad Bābā ibn Aḥmad ibn al-Faqīh, "Nail al-Ibtihāj be-Taṭrīz al-Dībāj". Investigation: Dr. ‘Abd al-Ḥamīd al-Harāmah, (2nd ed, Tripoli, Libya: Dār al-Kitāb, 2000).

Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf. "Manhaj al-Sālik fī al-Kalām ‘alá Alfīyat Ibn Mālik". Investigation: ‘Alī Muḥammad Fākhir et al. (1st ed, Cairo: 1435 AH).

Abū Ḥayyān al-Andalusī, Muḥammad ibn Yūsuf, "al-Tadhyīl wa-al-Takmīl Sharḥ Kitāb al-Tashīl". Investigation: Ḥasan Hindāwī, (1st ed, Damascus: Dār al-Qalam, 1420AH).

Al-Rāzī, Aḥmad ibn Fāris, "Muʿjam Maqāyīs al-Lugha". Investigation: ‘Abd al-Salām Hārūn, (Beirut, Dār al-Fikr, 1399AH).

Al-Zajjājī, Abū al-Qāsim ‘Abd al-Raḥmān, "Majālis al-‘Ulamā’", Investigation: ‘Abd al-Salām Hārūn, (2nd ed, Cairo: Maktabat al-Khānjī, 1403 AH).

Sībawaih, Abū Bishr ‘Amr ibn ‘Uthmān, "al-Kitāb". Investigation ‘Abd al-Salām Hārūn. (3rd ed, Cairo: al-Khānjī, 1408AH).

Al-Suyūṭī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, "Sharḥ al-Suyūṭī ‘alá Alfīyat Ibn Mālik (al-Bahjah al-Marṛḍīyah)". Investigation: ‘Alī Sa‘d al-Shynwy, (1st ed, Tripoli, Libya: College of Islamic Daawah, 1403 AH).

Al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsá, "al-Maqāṣid al-Shāfiyyah fī Sharḥ al-Khulāṣah al-Kāfiyah". Investigation: Dr. Muḥammad Ibrāhīm al-Bannā et al. (1st ed, Mecca: Umm Al-Qura University, 1428 AH).

Al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsá, "al-Ifādāt wa-al-Inshādāt". Investigation: Muḥammad Abū al-Ajfān, (1st ed, Beirut: Mu’assasat al-Risālah, 1403 AH).

Al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsá, "al-I‘tiṣām", Investigation: Dr. Muḥammad al-Shuqayr, Dr. Sa‘d Āl Ḥamīd, Dr. Hishām al-Ṣīnī, (1st ed, Saudi: Dār Ibn al-Jawzī, 1429AH-2008).

Ibn ‘Aqīl, Bahā’ al-Dīn ʿAbdullāh ibn ‘Abd-al-Raḥmān, "Sharḥ Ibn

ʻAqīl ʻalá Alfīyat Ibn Mālik". Investigation: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, (Cairo: Dār al-Turāth, 1400 AH).

Al-Qifṭī, Jamāl al-Dīn Abū al-Ḥasan ʻAlī ibn Yūsuf, "Inbāh al-Ruwāh ʻalá Anbāh al-Nuḥāh". (1st ed, Cairo: Dār al-Fikr al-ʻArabī, 1406AH).

Lisān al-Dīn ibn al-Khaṭīb, Muḥammad ibn ʻAbdillāh ibn Saʻīd, "al-Iḥāṭah fī Akhbār Gharnāṭah". (1st ed, Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah 1424AH).

Ibn Mālik, Abū ʿAbdillāh Muḥammad Jamāl al-Dīn, "Alfīyat Ibn Mālik fī al-Naḥw wa-al-Taṣrīf". Investigation: Sulaymān al-ʻUyūnī, (Riyadh: Maktabat Dār al-Minhāj).

Ibn Mālik, Muḥammad ibn ʿAbdillāh, "Sharḥ al-Tashīl". Investigation: ʻAbd-al-Raḥmān al-Sayyid and Muḥammad Badawī al-Makhtūn, (1st ed, Cairo: Dār Hajar, 1410AH).

Al-Majārī, Muḥammad ibn ʻAlī, "Barnāmaj al-majārī", Investigation: Muḥammad Abī al-Ajfān, (1st ed, Beirut: Dār al-Gharb al-Islāmī, 1982).

Makhlūf, Muḥammad ibn Muḥammad ibn ʻUmar, "Shajarat al-Nūr al-dhakīyah fī Ṭabaqāt al-Mālikīyah", (1st ed, Lebanon: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1424AH).

Al-Murādī, Ḥasan ibn Qāsim, "Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa-al-Masālik be-Sharḥ Alfīyat Ibn Mālik". Investigation: ʻAbd al-Raḥmān ʻAlī Sulaymān, (1st ed, Dār al-Fikr al-ʻArabī 1428AH-2008).

Al-Marzūqī, Abū ʻAlī Aḥmad ibn Muḥammad. "Sharḥ Dīwān al-Ḥamāsah". Investigation: Farīd al-Shaykh, (1st ed, Beirut: Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, 1424AH).

Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukarram ibn ʻAlī, "Lisān al-ʻArab", (3rd ed, Beirut: Dār Ṣādir, 1414AH).

Al-Nābighah al-Dhubyānī, "al-Dīwān", Investigation: Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm (2nd ed, Cairo: Dār al-Maʻārif).

Ibn al-Nāẓim, Abū Abdillāh Badr al-Dīn Muḥammad ibn Mālik, "sharḥ Alfīyat Ibn Mālik", Investigation: ʻAbd al-Ḥamīd al-Sayyid, (Beirut: Dār al-Jīl).

Ibn Hishām al-Anṣārī, Jamāl al-Dīn Allāh ibn Yūsuf, "Awḍaḥ al-Masālik ilá Alfīyat Ibn Mālik". Investigation: Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, (Beirut: al-Maktabah al-ʻAṣrīyah).

١٣٨
١٩٦

The Islamic University Journal of Arabic Language and Literature

Issue : 16

Apr - Jun 2025

part 1